فدرالية رابطة حقوق النساء
ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵟⵟⵓⵜ
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes
FLDF

شبكة مراكز الرابطة
إنجاد ضد عنف النوع

تقرير بشأن :

العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية

نونبر 2020

فدرالية رابطة حقوق النساء
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵟⵟⵓⵔⵉⵏ
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes
FLDF

شبكة مراكز الرابطة
إنجاد ضد عنف النوع

تقرير بشأن :

العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية

COVID-19
CORONAVIRUS

نونبر 2020

الفهرس

تقديم عام 05

I - رصد وتحليل ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية 10

1. قراءة في احصائيات ومميزات العنف ضد النساء والفتيات من خلال عمل منصات الاستماع والدعم النفسي والقانوني 10
2. بوح المعنفات وشهادات المستمعات خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية: حكايات مؤلمة 20

II – ملاحظات وتوصيات فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع 31

III - بعض دروس تجربة الاستماع عن بعد خلال أزمة كورونا 48

IV - الملحقات: 55

- مراسلات وبيانات ترافعية خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية .55
- ملصقات منصات الاستماع والتوجيه القانوني والنفسي 69
- روابط التصريحات الصحفية 72

تقديم عام

شهد العالم مع بداية سنة 2020 انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 من مارس بأن العالم أمام جائحة من المتوقع ان تكون لها تداعيات خطيرة على البشرية، بحيث تتجاوز العواقب الصحية المباشرة إلى اخرى اقتصادية واجتماعية، خصوصا وأن هاته الجائحة قد عرت على هشاشة الانظمة الصحية والاجتماعية للدول مع تفاوتات كبيرة بينها.

وعلى غرار ما اتخذته معظم دول العالم من اجراءات وتدابيرللتصدي لهذا الوباء والحد من انتشاره على مختلف الاصعدة، فقد قامت السلطات العمومية المغربية بدورها بعدة إجراءات احترازية واستباقية ريادية من أجل الحد من تفشي الوباء، على رأسها إعلان حالة الطوارئ الصحية ومطالبة المواطنين والمواطنات بالبقاء في منازلهم في إطار تدابير الحجر وحالة الطوارئ الصحية وإنشاء صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا تبعا لتعليمات ملكية من بين أهدافه تأهيل المنظومة الصحية ودعم الاقتصاد الوطني عبر دعم القطاعات الانتاجية الأكثر تضررا وتقديم الدعم والمساعدة المادية للأسر التي تضررت اقتصاديا عقب انقطاع معيليها ومعيلاتها عن العمل.

وإذا كان لتفشي جائحة كوفيد -19 آثارا صعبة على كافة أفراد المجتمع طالت جميع المناحي، فإن بعض الشرائح والفئات تبقى الأكثر تضررا ونخص هنا بالذكر النساء، حيث انتبهت مبكرا إلى هذه الأوضاع المنظمات النسائية والشبكات المشتغلة في مجال مناهضة العنف والتمييز ضد النساء ضمنها فدرالية رابطة حقوق النساء التي تعبأت في إطار خطة متكاملة للمساهمة في الحد من انتشار الوباء ورصد وفضح والترافع بشأن مظاهر العنف والتمييز ضد النساء ومرافقتهن منذ انطلاق فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية.

إن الاشتغال على مظاهر العنف والتمييز ضد النساء خلال الازمة الصحية شكل تحديا بالغا ومسؤولية جسيمة بالنظر إلى الطابع المفاجئ وغير المسبوق لانتشار الجائحة ولتعقيداتها وتداعياتها المركبة وبالنظر أيضا لمؤشرات ومعطيات واقعية تم رصدها في الاوضاع العادية فما بالك خلال

الأزمات «كأزمة كوفيد 19 » التي اجبرت النساء على البقاء مع المعنِّفين طوال الوقت.

وقبل الازمة الصحية بشهور قليلة، أكدت الأرقام الصادرة في دجنبر 2019 من خلال بحث أجرته المندوبية السامية للتخطيط أن ظاهرة العنف ضد النساء لازالت مستشرية داخل المجتمع المغربي، إذ صرحت 7,6 مليون من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و74 سنة بتعرضهن للعنف، وهو ما يمثل نسبة انتشار للعنف ضد النساء تبلغ 57% من مجموع الساكنة النسوية. كما أن العنف المنزلي الذي يضم العنف الزوجي والعنف العائلي الذي تعاني منه 6,1 مليون من النساء ارتفع بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2009 حيث بلغت نسبة انتشار هذا النوع من العنف ضد النساء 52%.

كما أظهرت النتائج الأولية لنفس البحث أنه «وبالرغم من طابعه البنيوي، عرف العنف بشكل عام تراجعا بين 2009 و2019 حيث انخفضت نسبة النساء اللائي تعرضن لفعل واحد من العنف على الأقل، ب 6 نقاط منتقلة من 63 ٪ إلى 57٪». فيما ارتفعت نسب بعض أشكال العنف منها العنف الاقتصادي الذي سجل «ارتفاعا ب 7 نقاط منتقلة من 8 ٪ إلى 15 ٪، والعنف الجنسي ب 5 نقاط من 9 ٪ إلى 14 ٪. وقد تم تسجيل نفس المنحى في الوسطين الحضري والقروي، باستثناء العنف الجسدي الذي ارتفع ب 4 نقاط في المناطق القروية منتقلا بذلك من 9 ٪ سنة 2009 إلى 13 ٪ سنة 2019».

وفي سياق جائحة كوفيد 19 أبرز بلاغ صادرعن المندوبية السامية للتخطيط، بمناسبة اليوم العالمي للسكان لسنة 2020 أن ربات البيوت هن الاكثر إصابة بالاضطرابات النفسية المرتبطة بأزمة كوفيد 19 (النوم، الخوف، السلوك المهووس...) من نظرائهم الرجال.

وعلى المستوى الدولي، فقد سبق للأمين العام للأمم المتحدة أن حذر من كون آثارالجائحة قد تعاني منها النساء بشكل أشد وأن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على المساواة بين الجنسين ويعمق الفوارق بينهما، وأنه «بالنسبة للعديد من النساء والفتيات، فإن أكثر مكان يلوح فيه خطر العنف هو المكان الذي يُفترض فيه أن يكون واحة الأمان لهنّ، ألا وهو المنزل». وحث

الامين العام للأمم المتحدة جميع الحكومات على جعل منع العنف ضد المرأة وجبر الضرر الناتج جرّاء هذا العنف جزءا رئيسيا من خططها الوطنية للتصدي لكوفيد-19، وهذا يعني زيادة الاستثمار في الخدمات الإلكترونية ومنظمات المجتمع المدني. وطالب بإنشاء «أنظمة إنذار طارئة في الصيدليات ومحلات البقالة».

وأعلنت هيئة الامم المتحدة للنساء «أنه من المرجح أن يزيد وباء كورونا من عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في جميع انحاء العالم وان النساء سوف يعانين بالإضافة الى الاثار الاقتصادية المتمثلة في عدم قدرة النساء أكثر من اي وقت مضى الحصول على العمل اللائق وكذا خدمات الرعاية الصحية فإن النساء والفتيات قد عانين من العنف خلال هاته الأزمة وذلك بسبب تواجدهن المستمر مع المعنفين معزولين عن المحيط العائلي وعن اية مؤسسة لتقديم المساعدة لهن».

ووعيا منها بالمعطيات السالفة الذكر وتعزيزا لدورها في دعم ومؤازرة النساء ضحايا العنف والناجيات منه خصوصا خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية العصيبة، أطلقت فدرالية رابطة حقوق النساء تجربة الاستماع عن بعد للنساء ضحايا العنف والناجيات منه عبر تعميم هواتف المستمعات في شبكة مراكز شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع. وعملت على توفير الدعم النفسي والقانوني للنساء عبر وضع منصتين الأولى للدعم النفسي عن طريق أخصائيين وأخصائيات في مجال علم النفس والكوتشينغ وأخرى لتقديم الاستشارات والدعم القانوني والمساعدة القضائية أشرف عليها محامون ومحاميات من الشبكة القانونية للفدرالية.

وتبعا لذلك واظبت الفدرالية خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية على الرصد وعلى إصدار بيانات وتصريحات صحفية والتواصل مع الرأي العام ومع المؤسسات المعنية للترافع حول قضايا مستعجلة وللتنبيه ودق ناقوس الخطر حول استمرار تواثر ظاهرة العنف ضد النساء خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية (الوثائق في الملحقات).

وتجدر الإشارة من جهة أخرى، أنه، وقبل بداية الجائحة، شهد المغرب مرور سنة ونصف فقط على دخول القانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة، حيز التطبيق وعلى الرغم من الملاحظات والثغرات التي سجلتها الفدرالية حول هذا القانون، فإنه يبقى مكسبا وإطارا قانونيا مهما وإيجابيا في مسار إقرار الحقوق الإنسانية للنساء ومناهضة العنف والتمييز ضدهن، حيث اعتبر القانون بعض أشكال العنف العائلي كجرائم، وحدد بعض التدابير الوقائية، كما وفر بعض الأشكال الحمائية الجديدة للضحايا، بالإضافة الى أن هذا القانون نص على ما يلي:

- تشديد العقوبات، الواردة في القانون الجنائي بخصوص بعض أشكال العنف التي ترتكب في إطار العائلة، واعتبارها جرائم كالزواج القصري، وتبديد الأموال أوالممتلكات بهدف الإفلات من أداء النفقة أو تبديد المبالغ المترتبة على الطلاق، وطرد وتغريب الزوجة من البيت العائلي، والتحرش الجنسي العلني (في المجال العام) وفي شبكات التواصل الاجتماعي.

- وألزم السلطات العمومية على اتخاذ التدابير الوقائية، بما في ذلك وضع برامج تروم التوعية بصورة أفضل بخصوص ظاهرة العنف الممارس على النساء. وينص أيضا على إنشاء خلايا خاصة مكلفة بتلبية حاجيات النساء في المحاكم، والمصالح الحكومية، وقوات الأمن، كما ينص على إحداث خلايا محلية، وجهوية ووطنية، مكلفة بالقضايا الخاصة بالنساء.

وعلى الرغم من تلك الجوانب المضيئة في القانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة، للتصدى لظاهرة العنف ضد النساء، فان فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية جعلت تطبيقه على المحك وأظهرت بعض مزاياه، في حين أبرزت أكثر من أي وقت مضى الثغرات والنواقص التي تشوبه كتشريع وكآلية لمناهضة العنف المبني على النوع الإجتماعي، والتي سبق لفدرالية رابطة حقوق النساء أن أثارتها في وقتها، وسيكون هذا التقرير فرصة دراسية وميدانية للوقوف عليها من جديد.

وكتتويج للعمل المضني الذي باشرته الفدرالية وشبكة مراكز الرابطة انجاد يأتي التقرير الحالي أيضا كثمرة لتراكم المجهودات والمعطيات والاستنتاجات في مختلف جوانب مقاربة العنف المبني على النوع في ظل الازمة الصحية، وليسلط الضوء على الوضعيات والحالات مع تقديم للأرقام والإحصائيات والشهادات التي تم تجميعها خلال هذه الفترة. كما يقدم تحليلا لهذه المعطيات وفق منظور النوع الاجتماعي الذي يعتبر العنف ضد النساء انتهاكا لحقوقهن، ويعتبر الحكومة عبر مؤسساتها الوطنية والجهوية صاحبة التزام يفرض عليها مبدأ العناية الواجبة مع وقاية النساء وحمايتهن من العنف بل والتكفل بهن وجبر اضرارهن بعد معاقبة الجناة.

I - رصد وتحليل ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية.

يعتبر العنف المبني على النوع الاجتماعي من بين مظاهر التمييز الذي يطال النساء وانتهاكا لحقوقهن الانسانية، ومؤشرا على خلل في العلاقات الاجتماعية المبنية على سلطوية الرجال ودونية النساء. وتعد الأزمات والأوبئة من بين العوامل التي تساهم في تفاقم مآسي ومعاناة النساء مع العنف بشتى أشكاله وتجلياته. ولكل هاته الإعتبارات، فإن فدرالية رابطة حقوق النساء كانت واعية منذ بداية هاته الأزمة الصحية بهذا المشكل وجندت كل طاقاتها من اجل دعم النساء والفتيات ومؤازرة الضحايا والناجيات من العنف وكذا رصد وتتبع كل الإجراءات والتدابير التي اتخذت في هذا المجال.

1) قراءة في احصائيات العنف ضد النساء والفتيات من خلال عمل منصات الاستماع والدعم النفسي والقانوني:

منذ بداية الإعلان عن تدابير حالة الطوارئ الصحية والحجر، وضعت شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع منصة للاستماع رهن إشارة النساء هدفها استقبال اتصالات النساء من مختلف مناطق المغرب، ولقد عرفت هاته الاتصالات تزايدا مطردا طيلة مدة الحجرالصحي.

ونعرض في هذا التقرير الاحصائيات المرتبطة بظاهرة العنف ضد النساء والفتيات في الحجر وحالة الطوارئ الصحية، وذلك خلال الفترة **الممتدة بين** 16 **مارس** و31 **أكتوبر** 2020.

أ. عدد الحالات :

استقبلت منصة الاستماع السالفة الذكر ومراكز شبكة إنجاد 1774 اتصالا هاتفيا للتصريح بالعنف من 1038 امرأة عبر مختلف التراب الوطني، وقد لاحظت فدرالية رابطة حقوق النساء عند تحليلها لهاته المعطيات أن العنف المبني على النوع قد ارتفع خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية بنسبة كبيرة على الرغم من أن ظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية لم تتح لكل النساء

والفتيات ضحايا العنف امكانية التبليغ عنه والتصريح به، كما يتضح من خلال الجدول ادناه.

	2019	2020	نسبة الزيادة	نسبة التضاعف
عدد النساء ضحايا العنف	789	1038	31,6%	1,3 مرة

يتضح من خلال تحليل المعطيات السالفة الذكر أن العنف الممارس ضد النساء خلال الحجر والطوارئ الصحية قد تفاقم وزادت حدته وذلك راجع لعدة عوامل منها على وجه الخصوص:

- ظروف الحجر التي تجعل كل مكونات العائلة من رجال ونساء يقتسمون نفس الفضاء طيلة 24 /24 ساعة و7/7 أيام في الأسبوع وبالتالي الضحية أصبحت باستمرار مع المعنِّف؛
- سيادة الفكر الذكوري، حيث أن الضغوط الاقتصادية والنفسية تزامنت مع الحجر وجعلت الرجال يصبون غضبهم وعنفهم على النساء والفتيات الحلقة الأضعف داخل الأسر؛
- عدم الحسم في تطبيق تدابير حماية النساء والفتيات من العنف وإصدار أحكام رادعة في قضايا العنف ضد النساء يجعلان العود والاستمرارية من خصائص العنف ضد النساء بشكل عام واثناء الحجر بشكل خاص؛
- فقدان العديد من النساء والفتيات المعيلات للأسر لمورد رزقهن خاصة العاملات في القطاع غير المهيكل، جعل عنف الأزواج وباقي افراد العائلة يتضاعف عليهن لعدم قدرتهن على الاستمرار في الانفاق والاستجابة لطلبات المعنفين المادية التي لا تنتهي خاصة منهم المدمنين على المخدرات والكحول...

ب . أشكال العنف المصرح بها:

سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء ما مجموعه 4663 فعل عنف مورس على النساء والفتيات بمختلف انواعه وتجلياته خلال الفترة ذاتها حيث شكل العنف النفسي أعلى نسبة كما يوضح ذلك الجدول والمبيان اسفله:

أشكال العنف	العدد	النسبة المئوية
النفسي	2235	47،9
الاقتصادي-الاجتماعي	1256	26،9
الجسدي	709	15،2
الجنسي	237	5،1
القانوني	209	4،5
الالكتروني	17	0،4
المجموع	4663	100

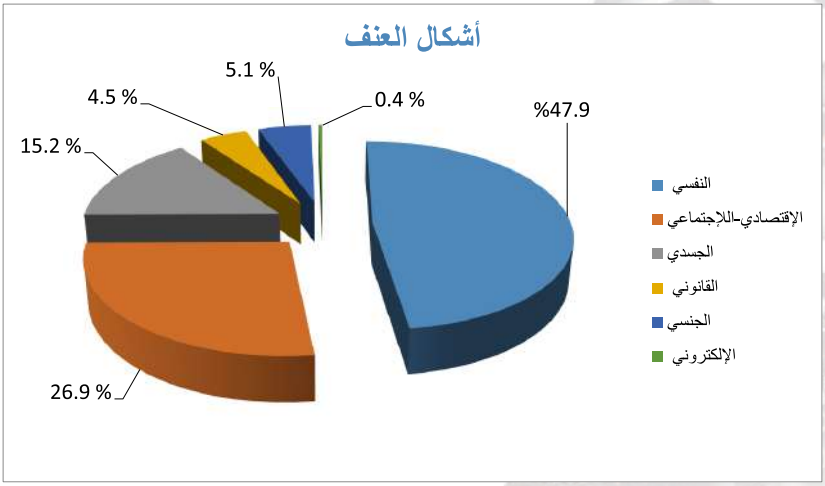

يلاحظ من الأرقام السالفة الذكر أن العنف الذي مورس على النساء خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية يتصدره العنف النفسي بكل أفعاله ولاسيما أفعال السب والشتم والإهانة وسوء المعاملة والتهديد بشتى أشكاله، ولعل ذلك راجع لسبب رئيسي وجوهري كون العنف النفسي هوعنف ملازم لباقي أشكال العنف الأخرى وخاصة منها العنف الجسدي والجنسي في جميع الحالات تقريبا، بالإضافة للحالات التي يمارس فيها العنف النفسي بمعزل عن باقي أنواع العنف الأخرى. وهنا لابد من الإشارة لكون النساء عشن العنف النفسي بشكل مضاعف خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية، فبالإضافة للضغوطات المرتبطة بالخوف من الوباء ومن مستقبل باتت معالمه غير واضحة، الشيء الذي أكدته المندوبية السامية للتخطيط في بلاغ لها صدر بتاريخ 11 يوليوز 2020 والذي أكد على أن ربات البيوت تعرضن للضغط بسبب الخوف من خطر فيروس كورونا أكثر من نظرائهم الرجال. فبالإضافة لكل هاته الضغوطات النفسية، ينضاف لذلك العنف المسلط من قبل الرجل.

يأتي بعد ذلك العنف الاقتصادي والاجتماعي الذي تفاقم بدوره بشكل كبير خلال الحجر والطوارئ الصحية، ونسجل هنا ما يلي: إن عدم الإنفاق على النساء والأطفال تصدرت أفعال العنف التي مورست على النساء. كما ان تعليق عمل المحاكم خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية جعل ملفات النساء المتعلقة بالنفقة والمستحقات الناتجة عن الطلاق اوغيره تراود مكانها، والنتيجة نساء من دون مورد.

كما سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء تزايد العنف السوسيو اقتصادي ضد النساء خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية. حيت تعددت افعاله وتجلياته وكان سببا في تفاقم اوضاع الهشاشة والفقر في صفوف النساء. على اعتبار أن عددا كبيرا منهن معيلات للأسر ويشتغلن في الاقتصاد غير المهيكل في غياب ادنى شروط وظروف العمل اللائق المراعي للحماية الاجتماعية والصحية.

إذ رصدت فدرالية رابطة حقوق النساء عدة مظاهر للعنف الاقتصادي خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية منها عدم تمكن العديد

من النساء الاستفادة من الاعانات التي خصصتها السلطات العمومية للأسر المعوزة التي اضطر معيلها ومعيلاتها للتوقف عن العمل بسب الحجر الصحي وذلك راجع لعدة اسباب منها على وجه الخصوص:

- كون العديد من النساء هن المعيلات الحقيقيات للأسر في كثير من الحالات رغم ان الزوج هو رب الأسرة وفق الوثائق الادارية (راميد ..)؛
- عدم التصريح بالعديد منهن في نظام الضمان الاجتماعي من قبل المشغلين وأرباب الشركات والوحدات الانتاجية والضيعات الفلاحية والمقاولات... ضدا على القوانين المعمول بها؛
- إقصاء فئات عريضة من النساء بسبب إغفال مساهمتهن الحقيقية في الإعالة والمشاركة في الاقتصاد المنزلي وتدبيرشؤون البيت الأسري أو العائلي بصفة مباشرة أو من خلال العمل المنزلي وغيره من الأعمال والحرف الغير معترف بقيمتها الاقتصادية أو في القطاع غير المهيكل (العاملات في الحمامات العمومية، البائعات المتجولات...)

وبالرجوع الى نتائج البحث الأخير الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط ونشرت نتائجه الأولية سنة 2019 يتبين أن العنف الإقتصادي « اتسعت دائرته ب 7 نقاط منتقلة من 8 ٪ إلى 51 ٪» كما أن العنف الإقتصادي يشكل «21٪ من أفعال العنف الزوجي».» فيما ترجع أفعال العنف في الفضاء المهني بنسبة 43٪ إلى التمييز الإقتصادي».

أما المرتبة الثالثة فيحتلها العنف الجسدي بنسبة 15.2% حيث تم تسجيل 709 فعل عنف جسدي منها حالة قتل لسيدة وحالة محاولة قتل لسيدة أخرى.

وبالرجوع الى نتائج البحث الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط ونشرت نتائجه الأولية سنة 2019، لاحظت فدرالية رابطة حقوق النساء أن «العنف بشكل عام عرف تراجعا بين 2009 و2019 حيث انخفضت حصة النساء اللائي تعرضن لفعل واحد من العنف على الأقل، ب 6 نقاط منتقلة من 63 ٪ إلى 57٪ إذا ما اعتبرنا الفئة العمرية 18-64 سنة من النساء

موضوع بحث 2009». بالإضافة الى كشفها عن معطيات واستنتاجات بشأن مختلف مستويات العنف ضد النساء في حين لم يتطرق البحث الى ظاهرة خطيرة وهي قتل النساء التي تعتبر من أشد أشكال العنف ضدهن ولم تقدم أية إحصائيات او قراءة حولها، ونفس الشيء كذلك حتى بالنسبة لبعض الإحصائيات القضائية التي لا تصنفها في خانة العنف المبني على النوع؛ كما أن جانب كبير من الإعلام يعتبرها جرائم جنائية ويتحدث عن بشاعتها وتداعياتها دون مقاربتها من زاوية كونها عنفا ضد النساء ...

وانطلاقا من تتبع الفدرالية لحالات عديدة وتبنيها في مجال المساعدة والمؤازرة القانونية والقضائية والإنسانية لأسر النساء ضحايا القتل؛ فإنها تؤكد على ظاهرة قتل النساء باعتبارها عنفا خطيرا ضدهن تحتاج إلى رصد وتتبع لمعرفة حجمها الحقيقي وملابساتها وتطورها باعتبار أن القتل يكون في الغالب نتيجة تراكم وتطور مسلسل من الاعتداءات (النفسية، الجسدية، الجنسية ...) تصل في دروتها الى القتل، فتحليل ورصد هذه الظاهرة يهدف لتوفير تدابير الحماية الكفيلة لانقاد حياة النساء ضحايا العنف وصيانة حقهن في ذلك، والتعاطي بجدية مع خطورة الظاهرة وفي تعبئة كافة الفاعلين لإدانتها.

في حين بلغت نسبة العنف الجنسي 5.1 % حيث سجلت منصة الإستماع العديد من أفعال العنف الجنسي مورست في إطار العلاقة الزوجية كما صرحت بذلك النساء.

كما سجلت المنصة 17 حالة عنف تدخل في خانة العنف الالكتروني رغم أن هذا العدد لا يعكس الواقع وذلك راجع لعدم قدرة النساء على التصريح بهذا النوع من العنف واكتفائهن بتغيير أرقام الهواتف أوالحسابات على مواقع التواصل الإجتماعي. وكباقي أفعال العنف المبني على النوع، فإن عدم تصريح النساء والفتيات به راجع لتحميلهن مسؤولية العنف الممارس عليهن وتجرئهن على الحديث مع الرجال وخلق علاقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وبخصوص هذا النوع من العنف المرتبط بالتطور التكنولوجي الذي عرفته الإنسانية فقد أوضحت الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية

للتخطيط سنة 2019 «أن نسبة انتشاره تبلغ 14 ٪ أي ما يقارب 1,5 مليون امرأة ضحايا للعنف الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة إلخ. ويرتفع احتمال الوقوع ضحية لهذا النوع من العنف إلى 16 ٪ بين نساء المدن وإلى 29 ٪ بين النساء الشابات المتراوحة أعمارهن ما بين 15 و19 سنة وإلى 25٪ بين النساء الحاصلات على مستوى تعليمي عالي وإلى 30٪ بين العازبات وإلى 34٪ بين التلميذات والطالبات».

كما اوضحت ذات المصادرأن «هذا النوع من العنف يرتكب في 77 ٪ من الحالات من قبل شخص مجهول فيما تتوزع باقي الحالات المتبقية بنسب متساوية تقارب 4٪ بين أشخاص لديهم علاقة مع الضحية خاصة الشريك وأحد أفراد الأسرة وزميل في العمل وشخص في مجال الدراسة وصديق (ة)».

ت . علاقة مرتكب العنف بالضحية:

العلاقة / العدد	الزوج	الخطيب	الطليق	الصديق	أحد أفراد العائلة	الجار	آخر	المجموع
العدد	776	08	79	52	78	20	43	6501
النسبة المئوية	73,5	0,8	7,5	4,9	7,4	1,9	4	100

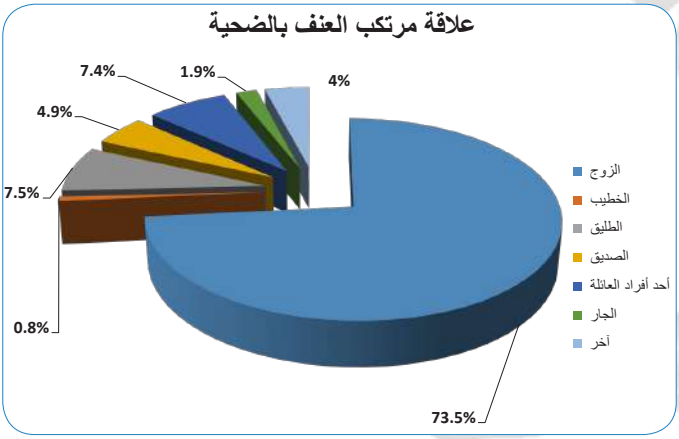

يتبين من خلال النسب السالفة الذكر أن العنف الزوجي سجل أعلى النسب خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية حيث بلغ 81.8% بما فيه عنف الطليق كاستمرار للعنف الزوجي رغم أن العلاقة منتهية.

فإذا كانت المنازل الفضاء الأكثر أمانا في ظل تفشي فيروس كوفيد 19، فانه لم يعد كذالك بالنسبة للنساء اللواتي عانين من العنف الزوجي بكل أشكاله وتمظهراته وكل تداعياته على صحتهن الجسدية والنفسية.

ان العنف الزوجي المرتفع خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية ما هو إلا انعكاس لمدى تفاقم هذا النوع من العنف حيث تؤكد من جهتها الارقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2019، «أن معدل انتشار العنف في الفضاء الزوجي 46 ٪ (5,3 مليون امرأة) من بين النساء، المتراوحة أعمارهن مابين 15 و74 سنة، ضحايا العنف المرتكب من طرف الزوج أو الزوج السابق أوالخطيب أوالشريك الحميم. وتظل الفئات الأكثر عرضة للعنف الزوجي النساء المتزوجات (52 ٪) والشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة (59 ٪) والنساء ذوات مستوى تعليمي متوسط (54 ٪) والعاطلات عن العمل (56٪)». «وتعود سبع حالات من أفعال العنف الزوجي من أصل عشرة (69٪) للعنف النفسي، و12٪ للعنف الاقتصادي و11٪ للعنف الجسدي وحوالي 8٪ للعنف الجنسي».

كما أبرز نفس البحث أن» 57 ٪ من النساء مقابل 21 ٪ من الرجال ترى أن المجال الزوجي هو المجال الذي تتعرض فيه المرأة بشكل أكثر للعنف». كما «تعتبر 69 ٪ من النساء مقابل 58 ٪ من الرجال أن العنف قد تزايد في المجال الزوجي خلال السنوات الخمس الماضية»

وحسب ذات المصدر «يزداد ارتفاع العنف الزوجي حدة في تصور النساء المطلقات (73٪) والنساء اللواتي تعرضن للعنف الزوجي (61٪) والنساء القرويات (61٪) والنساء الحاصلات على المستوى الثانوي من التعليم (63 ٪). وتسجل هذه النسبة أعلى مستوى لها من بين الرجال المطلقين (64 ٪) والذين تتراوح أعمارهم بين 45 و59 سنة (61 ٪) والنشيطين المشتغلين (59٪)».

ويتم شرعنة العنف الزوجي داخل المجتمع عبر مختلف التصورات والصور النمطية التي يروج لها الفكر الذكوري عبر مختلف قنوات التنشئة الإجتماعية ونذكر على وجه الخصوص الاسرة و المناهج التعليمية... هذا ويتعزز هذا الطرح من خلال ما تم رصده من خلال البحث الذي اعلنت المندوبية السامية للتخطيط عن نتائجه الأولية خلال سنة 2019. حيث «يعتبر حوالي 38% من النساء و40 % من الرجال أن تحمل المرأة للعنف الزوجي أمر مقبول للحفاظ على استقرار الأسرة، في حين تبلغ هذه النسبة 53 % لدى النساء بدون مستوى تعليمي مقابل 9 % لدى النساء بمستوى تعليمي عال. ويرتفع مستوى هذا التصور لدى الرجال المطلقين (50%) والرجال بدون مستوى تعليمي (50 %) والرجال القرويين (48 %)»

وعن أسباب استمرار العلاقة الزوجية رغم كون الزوج عنيفا، يرى 77 % من النساء و72 % من الرجال أن وجود الأطفال يشكل السبب الرئيسي فيما يرجع 11,5 % من النساء و4 % من الرجال ذلك إلى إنعدام الموارد المالية لدى المرأة. أما الذين يرون الاعتبارات الدينية سببا رئيسيا لتحمل المرأة للعنف فلا تتجاوز 1,3 % من النساء و2,4 % من الرجال». «وتعتبر 48 % من النساء أن العنف الزوجي يظل شأنا خاصا بالأسرة لا يجب إفشاؤه أو البوح به للآخرين وهو الرأي الذي يزكيه الرجال بشكل أكبر (70 %)».

ان ارتفاع نسبة العنف الزوجي سواء خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية اوخلال الفترات العادية يطرح عدة تحديات مرتبطة من جهة بالقانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة والتدابير التي يحتوي عليها من أجل حماية الضحايا ووقايتهن من عنف يلازمهن في فضاء من المفترض أن تنعم فيه النساء بالأمن والأمان، بحيث أن هذا القانون يبقى قاصرا فيما يخص حماية النساء اوحتى من حيث تجريم بعض أفعال العنف التي تعاني منها النساء في صمت، ونخص بالذكر هنا الاعتداءات الجنسية ضد الزوجات وخاصة الاغتصاب الزوجي.

ومن جهة أخرى فان إرتفاع وثيرة العنف الزوجي يسائل الدولة حول مدى تطبيق القانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة في الشق المتعلق بالتدابير الحمائية ولاسيما تدابير الإبعاد وتوفير الإيواء للضحايا والناجيات من العنف

والتي كان من المفترض أن تطبق خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية بشكل تلقائي من طرف النيابات العامة حتى قبل أن يحال الملف على المحكمة في حالة المتابعة وذلك ضمانا لأمن النساء وحفاظا على حياتهن.

إن العنف الزوجي المتفاقم خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية، يسائل كذلك الدولة عن مدى توفر منظومة متكاملة للتكفل بالنساء ضحايا العنف والناجيات منه، هدفها حماية النساء عبر التدخل السريع والحازم والتنسيق المحكم والفعال بين كل المكونات وأكثر من هذا سن سياسات عمومية ناجعة وفعالة وفق ميزانيات ملائمة للتطبيق والتفعيل.

كما عرف العنف الأسري نسبة 7,4% ويتضمن أفعال العنف الممارس على النساء من قبل أفراد الأسرة، حيث صرحت العديد من الفتيات بتعرضهن للعنف من طرف الإخوة الذكور او الآباء خلال هاته الفترة العصيبة، كما يشمل العنف الأسري العنف الممارس من قبل عائلة الزوج كذالك.

ج: الخدمات المقدمة من طرف شبكة الرابطة انجاد خلال الحجر والطوارئ الصحية:

استمرارا لعملها المرتبط بمناهضة العنف ضد النساء عبر تقديم خدمات الدعم والمصاحبة للضحايا والناجيات منه ومساهمة منها في تخفيف آثار العنف على النساء والفتيات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية، قامت شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع، عبر منصات الاستماع والدعم النفسي والمساعدة القانونية، بمواكبة المتصلات طيلة هاته الفترة العصيبة عبر خدمات متنوعة يوضحها بتفصيل الجدول أسفله.

العدد / الخدمات	العدد	النسبة المئوية
الاستماع	1774	40.6
الاستشارة القانونية	1135	26
الاستشارة من قبل محامي/ة	509	11.7
تقديم شكايات لفائدة النساء	188	4.3
الدعم النفسي	172	3.9
التنسيق مع النيابات العامة	160	3.6
التنسيق مع الضابطة القضائية	97	2.2
التنسيق مع المستشفيات	40	0.9
التنسيق مع المجتمع المدني	64	1.4
التنسيق مع السلطات المحلية	36	0.8
التنسيق من اجل ايجاد مأوى للنساء	119	2.7
التنسيق مع التعاون الوطني	38	0.9
المرافقة	28	0,6
المجموع	4360	100

تسجل فدرالية رابطة حقوق النساء بشكل عام أن التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف كان ايجابيا بحيث تفاعل المتدخلون كل حسب اختصاصه من أجل تسهيل ولوج النساء والفتيات للخدمات المتاحة خلال هاته الفترة الإستثنائية التي تطلبت مجهودا مضاعفا من الجميع بغيت تخفيف اثار العنف على النساء والفتيات.

ولعل من بين الخدمات التي تبينت أهميتها خلال هاته الفترة وبانت استعجاليتها هي خدمة الإيواء كآلية من آليات حماية النساء من العنف. فبالرغم من ان السلطات العمومية الوصية على هذا القطاع حاولت ايجاد حلول مؤقتة لإيواء النساء عبر تسخير بعض دور الرعاية الاجتماعية الأخرى

كدار الطالبات وغيرها للإيواء، إلا أنها تبقى حلولا مؤقتة وتُسائل القطاع المعني عن التدابير التي اتُّخذت قبل الجائحة وما سوف تتخذ بعدها من أجل توفير هاته الخدمة الحيوية بشروط تراعي خصوصية العنف الممارس ضد النساء ووفق استراتيجية للتدخل تجعل من مقاربة النوع والمقاربة الحقوقية منهجها من اجل تكفل ضامن لحقوق النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه.

2) بوح المعنفات وشهادات المستمعات خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية؛ حكايات مؤلمة:

مهما رصدنا من أرقام وإحصائيات رغم خطورتها لا يمكن ان نرسم صورة أكثر وضوحا لبشاعة العنف الممارس ضد النساء والفتيات وهول المعاناة والضغوطات التي كابدتها النساء، وعاشتها المستمعات معهن عبر الاستماع الذي كان يستمر في العديد من المرات حتى اوقات متأخرة من الليل. ولكي تتجلى معالم هاته الصورة بشكل ادق نسرد من خلال هذا التقرير بعض حكايات النساء مع العنف وكذا بعض شهادات المستمعات وهن يحكين بعض تفاصيل وخصائص دعم ومساندة ضحايا العنف خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية. وجدير بالذكر، أن الأسماء الواردة في هذه الوقائع الأليمة كلها أسماء مستعارة.

" الحكاية الأولى: ثلاثي الوجع "

اجتمعوا ثلاث : عنف زوجي وسرطان خبيث وحالة طوارئ بسبب كورونا اللعين ليكبلوا أيدي نادية التي وجهت نداء استغاثة لمنصة الرابطة إنجاد في تواصلها مع المختصة وهي رهن استغاثتها، كانت تعيد كلماتها كل مرة من البداية فهو النسيان الذي أصبح يلازمها بسبب ما يحمله رأسها وقلبها من ادى ومحن طيلة مدة زواجها التي تجاوزت العشر سنوات بدأت بعنف مركب ألحق بجسدها النحيف عاهة مستديمة لازمت ظهرها وأصبحت تعيق تحركها ورعاية أبنائها خاصة أوسطهم المصاب بمرض السرطان والذي يتطلب جهدا أكبر في غياب تام لزوج لا يتفرغ إلا لتعنيفها، لتتحمل وحدها تنقل أسبوعي من مدينة الفقيه بن صالح إلى البيضاء. استنجدت بادئ الأمر بسيارة إسعاف لتنقل مريضها الصغير.

لم يشفع مكوثها مع ابنها الصغير بالمستشفى عدة ليالي لمواصلة المبيت، فقد أخبرت فجأة بضرورة مغادرته لتعاود الاستنجاد مرة اخرى، هذه المرة طلبا لمركز إيواء يحميها وصغيرها، اذ لا مجال لتنقلها بسبب ظروف الطوارئ التي فرضها وباء كورونا، وخلال استقرارها بمركز الايواء ذهب زوجها بخياله الواسع ليسقط سمومه عليها بالسب والتحقير والاتهام بالخيانة الزوجية في كل اتصال هاتفي.

وبعد عودتها من طرقات المستشفى وعشية يوم رمضاني علت صرختها (عتقوني غادي يقتلني) طالبة النجدة من كل هذا القهر الذي لازمها وأصبح يهدد أكثر سلامتها وصغارها ليكون تدخل الشرطة ناجعا رغم بطئه لتبعد عنها عنفا كان جاثما بثقله عليها ولتتنفس المساعدة الإجتماعية أخيرا الصعداء، فهي من كانت المستمعة المغيثة المعينة بل ملاذ نادية طيلة محنتها الثلاثية الأبعاد.

"الحكاية الثانية: ابنة الصحراء"

اعتاد الحارس الليلي وهو الجندي المتقاعد أن يعتدي على زوجته ام أبنائه الأربعة ويعرضها لكل أشكال العنف وأنواعه منذ زواجهما. دخلت الزوجة في حلقة مفرغة تبدأ برفضها الخضوع وتنتهي بالرجوع والتراجع عن أي إجراء أمام إصرار متتالي للأهل على الصلح. كان الجندي قد طبع مع هذا السلوك في عهد زوجته السابقة ليمارسه بكل احترافية على زوجته الثانية التي أوشكت على ان تكمل عقدها الرابع. هذه المرة سيرفع من سقف القهر ليعتلي الركح بدأت بضربة عصى وانتقل بعدها إلى ممارسة طقس الذبح من الوريد إلى الوريد أمام جمهور صغير من أبنائه الذين لم يعتادوا على رؤية هذا المشهد حتى أيام أعياد الأضحى ليسدل الستار بهروبه من مسرح الجريمة ولتهتز المدينة والدروب على وقع الخبر الفاجعة وانقسم الناس بين منددين وباحثين عن الأسباب وكأن العنف مقرون بسبب ما أو مبرربشيء ما رغم انه لا شيء يبرر هذه البشاعة. بعد ساعات ليست بالكثيرة اعتقل الجاني الذي ترك جراء فعله جرحا غائرا في ذاكرة الصغار أكبرهم عمره تسع سنوات وصغيرهم ثلاث سنوات ليحفر اسم بنت كلميم في قائمة شهيدات هذا الوطن ضحايا العنف ولنجدد صرخاتنا ومطالبنا بالحماية الواجبة واجتثاث العنف من جدوره حتى لا تتكرر المأساة، التي لم

نستطيع الحيلولة دون وقوعها بسب عجز القانون 13.103 عن توفير شروط الحماية للنساء عبر اجراءات استباقية.

" الشهادة الاولى: المستمعة س.ع "

« في كل المواضيع التي تتناول قضايا العنف ضد النساء في مراكز الاستماع التابعة للجمعيات يتم تغييب محرك مهم لهذه العملية. لا أحد ممن يتحدثون عن قضايا العنف يعرف من هي المستمعة ؟؟، ذلك الصندوق الأسود الذي تفرغ فيه النساء المعنفات كل همومهن وآهاتهن وتفاصيل معاناتهن وجحيم يومياتهن.

تقول س.ع مستمعة باحدى مراكز شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع. مارست عملي كمستمعة لسنوات عديدة، لكن تجربتي في الاستماع خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية كانت مؤلمة ولكن محفزة لرفع التحدي، صرخات النساء كانت أكثر حدة من ذي قبل وأناتهن تدمي الفؤاد، كنت بالنسبة لهن المنقذة وطريق الخلاص، ذلك النور الذي ينبعث من بعيد وينير طريق نساء أنهك العنف بجميع أشكاله أجسادهن الضعيفة، يستنجدن بي ويطلبن مني المساعدة.

كنت أبذل كل ما في وسعي لإيجاد مأوى لهاته وكتابة شكاية لتلك والاتصال بالشرطة لأخرى تريد الرجوع الى بيت الزوجية ورابعة تطلب التنقل إلى حيث يوجد مسكن والديها هروبا من بطش الزوج وجبروته في ظل ظروف قاسية جدا واستثنائية وغير مألوفة. كنت أسارع الزمن لإيجاد حلول مناسبة لأغلبهن، ضغط الوقت، بطيء الإجراءات، كثرة المساطر الادارية وتعقيداتها لدى بعض المؤسسات والإدارات، هواتف ثابتة ومداومة لا تفي بالغرض ... معاناة مضاعفة بين جدران الحجر وحالة الطوارئ الصحية وهموم النساء ومعاناتهن كل ذلك تطلب مني مجهودا كبيرا لإنجاز عملي والمسؤولية الملقاة على عاتقي اتجاه النساء المعنفات حيث أن الملف الواحد كان يستغرق أسبوعا كاملا لإتمامه اذ يتم الاتصال بالعديد من المتدخلين.

حياتي خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية لم تعد ملكا لي بل أصبحت ملكا للناجيات من العنف، لم تعد لي فترة للراحة ولا وقت محدد

للنوم، حتى تحضير الأكل وتناوله أصبح يتم بشكل متقطع بسبب الرد على مكالمات بعض النساء المعنفات المحظوظات اللواتي توفرن على هاتف محمول أواللواتي تمكن من الاتصال بعد خروج الزوج من البيت حيث كن يتوسلن ويستنجدن: (أرجوك أنقذيني سوف انتحر إن بقيت على هذا الحال ... وأخرى تقول أرجوك أريد مأوى لم أعد أتحمل العيش معه سوف يقتلني والله).

الحس الإنساني وايماني بالقضية كان اقوى من رغبتي في الراحة، ما الراحة وهناك من لم تجد قطعة خبز حاف تطعمه لصغارها أو من لم تنعم ببضع لحظات تخلد فيها للنوم، المعاناة كثيرة لا يمكنني وصفها أو اختزالها في سطور فالشعور والإحساس لا يوصف مهما انتقينا الكلمات والعبارات المناسبة...»

" الحكاية الثالثة: نجـوى "

محطات قطار العنف المقيت عديدة، قد تكون محطة نجاة اوعاهة مستديمة أوالانتحار أوقتل لفلذات الأكباد. كانت نجوى إحدى النازلات من محطة قتل فلذات الأكباد كجثة حية وبوجه شارد وبعيون جفت من الدمع تروي قصتها الموجعة بعودة إلى الوراء قليلا قبل الفاجعة. كانت نجوى شابة طموحة تتمتع باستقلال مالي بمتجرها وسيارتها اختارت ان تحقق استقرارا عاطفيا وتنشأ أسرة كقريناتها وتنجب أطفالا.

تزوجت وأنجبت ثلاثة أطفال أصغرهم سنتين وأكبرهم إحدى عشر سنة ولسوء حظها كانت قد ركبت قطار العنف اللعين، عنف مركب شل جزءا من نشاطها، كان يطالها بالضرب والسب والتحقير والإهانة من زوجها. في البدء اختارت عدم البوح والكتمان والظهور بصورة أخرى أمام الأهل والصديقات، فقد اعتادت إظهار الصورة المرتبة أمام الجميع بينما وجه حقيقي ينكشف داخل أسوار البيت حيث القهر والمذلة.

الكثير من الأسى والوجع استوطن قلب الشابة، تراكم حدا كبيرا لتبدأ في إماطة اللثام عنه مع القريبات من الأهل، اخواتها وخالتها بالبوح وإعلان شكواها من هذا الوضع وانتقلت إلى مستوى آخر بوضع شكاياتها بالعنف أمام الجهات المختصة في خطوات محتشمة لكن كان الخوف والتراجع أسياد

الموقف. كانت تتراجع نجوى وتتنازل وتدخل قبو المذلة من جديد زادتها تهديدات الزوج المتتالية بالسفر رفقة الأبناء إلى الديار الأمريكية التي يحمل وهم جنسيتها زاد من صبيب هذا العنف وضع الحجر بسبب انتشار الوباء حيث استنجدت بخالتها يوما والتي اعتادت شكواها واعتقدت انها كمثيلاتها السابقة ولم يكن بالحسبان أن نجوى بلغت من اليأس حدا قادها إلى إنهاء حياة صغارها الثلاث. ونجوى كباقي الاخريات تساؤل القانون 103-13 عن دوره كآلية لمناهضة العنف وعن تدابير الحماية الازمة لوقاية النساء من العنف وأثاره الوخيمة عليهن وعلى أطفالهن .

" الحكاية الرابعة: أم البنات "

صوت شجي يخفي الكثير من الغصة والحزن ينبعث من هاتف وضع رهن طلبها وطلب العديد من النساء للبوح وكشف ما طالهن من عنف في زمن الحجر. انه ليس صوت امرأة لم تلج الصف المدرسي أو لم تمتهن مهنة أو وظيفة بل هو لإطار في التدريس أستاذة سلك ثاني من التعليم الثانوي وكوتش للتربية الأسرية، لا غرابة فهو العنف اللعين الذي يطال كل النساء.

شاءت أقدار وظروف الحجر التي فرضها انتشار الوباء اللعين ان تتيح لها فرصة الاقتراب أكثر لزوج خائن تخصص بل تفنن عبر سنوات زواجهما في ممارسة مختلف أشكال العنف والسب والاهانة والتحقير والاستغلال الاقتصادي والخيانة الزوجية التي أفاضت كأس المرارة بعد توصلها برسالة من إحدى صديقاتها التي كانت ضحية تحرش جنسي من زوجها عبر وسائط التواصل الاجتماعي. اختارت ام البنات ان تتفحص هاتفه لكشف خياناته لكن مصيرها كسابق المرات عنف مركب تضمن أبشع عبارات السب والإهانة والتحقير لتختار البحث عن حلول لكل هذه المدلة. فبعد أن انفقت وأشرفت على تربية وتعليم ثلاث شابات أولى مهندسة وثانية طالبة في كلية الطب وثالثة تلميذة في العلوم الرياضية سنة أولى باكالوريا، لم تعد تقوى أم البنات أن تواصل مسار العنف، فقد حان وقت النزول من قطاره لتبحث عن إجابات لأسئلتها المتدافعة عبر تواصلها مع المستمعة والمساعدة الاجتماعية بمنصة الإنصات والدعم النفسي التي سارعت إلى تقديم كل ما يلزم من استشارات قانونية وتوجيه وقبلهما استماع رزين لكل ذاك الوجع لتعبد لها طريق الخلاص.

"الشهادة الثانية: المستمعة ن.م"

«منذ اعلان الحجر وحالة الطوارئ الصحية وهاتفي يرن في كل الاوقات، السابعة صباحا وبعض الاحيان بعد منتصف الليل، طيلة أيام الأسبوع وحتى أيام السبت والاحد، نساء تستغثن طالبات النجدة اوالمساعدة، وفي الكثير من الأحيان كنت اتخلى عن الحيطة والحذر من الاصابة بوباء كورونا اللعين، وانغمس في الإجراءات والاتصالات، وانتقل بمعية رجال الشرطة أوالدرك إلى منزل الضحية قصد ارجاعها الى بيت الزوجية أواسترجاع طفلها أوأغراضها، اوأتوجه رفقة عائلة الضحية الى اقليم آخر قصد الوقوف على سير الإجراءات، أحياناً يغمرني شعور بالفخر لاني استطعت المساعدة في انقاذ امرأة من عنف مزدوج وارجاعها الى حضن عائلتها، أو تمكنت من إيجاد مأوى لسيدة رفقة طفلها كان من الممكن ان تعيش وضعية تشرد بسبب الوباء في ظل قلة مراكز الايواء أو تمركزها على قلتها في البيضاء ونواحيها، و احيان اخرى اصاب بالغبن وبالهزيمة، وبقلة الحيلة حين اصطدم بجدار من الصمت، اقلها عدم الإجابة على الهاتف على مستوى المحاكم، والمؤسسات الإدارية التي لم تكلف نفسها عناء العمل بالمداومة، أصاب بالإحباط حين اتلقى اتصالا بالهمس مقرونا بالنحيب بعد منتصف الليل من امرأة تلجأ للجمعية طالبة مني انقاذها واعادتها الى عائلتها والا ستقدم على انتحار آخر بعد فشل الاول. أتحول حينها لمعالجة نفسية وأعد بأن الامور ستكون على ما يرام، احاول كسب الوقت، حتى تظهر خيوط الشمس وتبدأ الاتصالات المراطونية:

سيدي الطبيب النفساني ارجو المساعدة والاتصال بهذا الرقم، لانها لا تملك ثمن التعبئة وتحتاج دعما نفسيا فوريا. سيدتي المحامية ارجوك هذه السيدة تحتاج لدعم قانوني، وتمر الساعات ويومي ينتهي اما بانتصار او بغصة في القلب...»

" الحكاية الخامسة: نسرين// او انتحار "

كانت نسرين تعود كل مرة بكدمات وزرقة تعلو الجفون وبقلب مكسور يحمل الكثير من القهر تصطحب صغيريها الى بيت أهلها الذي تشربت به أولى جرعات العنف والقهر، فأمها الخمسينية سبقتها الى الوضع ذاته ليكون من اسباب قبولها بهذا الزواج وهي القاصر هروبا من جحيم العنف ببيت العائلة. لكن فوجئت بنقيض قصدها فصبيب العنف أكبر ببيت الزوجية. فقد كانت، ذات العقدين والنصف، فريسة زوج مسعور مدمن مخدرات كما ونوعا عرضها لأشكال متعددة من العنف، الضرب والاهانة والتحقير. وكلما اختارت مهلة لاسترجاع بعض الانفاس في حضن أمها يكون مصيرها الإرجاع تفاديا لعربدة الزوج المدمن وليكون مصيرها كل مرة الإرجاع بعد صلح شكلي أيقنت يوما نسرين أن شكاياتها العديدة ستظل في الرفوف ولا تعرف مصيرا لتقرر مصيرها بإنهاء كل هذا المد والجزر وتختار الغياب عن رضيعها ذو ستة أشهر وصغير عمره سنتين ونصف. ماتت نسرين بعد غيبوبة وكانت قد عبرت مرة لامها المكلومة عن رغبتها في رمي صغيريها بأحد الأودية لكي لا يذوقا عذاب غيابها.

" الحكاية السادسة: صرخة "

صرخة استغاثة بالعائلة زمن الحجر «سيقتلني» تلك كانت عبارة استنجاد فدوى العشرينية من الفقيه بن صالح التي بسبب اعراف منطقتها البالية استبدلت مدرجات التعليم العالي بعد حصولها على شهادة الباكلوريا ببيت زوجية موصد وبتحكم زوج متسلط وضع أول ليالي زواجهما قانونا داخليا يتضمن شروطا عديدة يلزمها الخضوع لها منها، عدم السؤال عن أسباب تأخره والاستجابة الفورية لرغباته بممارسات جنسية شاذة ولو لم ترضاها أما ما له صلة بطلبات وحاجياتها ولوازمها الخاصة فلا سبيل لها إلا اخبار والديه. وكلما اشتكت فدوى لأهلها بكل هذا الغبن والمذلة تصد شكواها بضرورة صبرها فهي الوسيلة المثلى للحفاظ على عش الزوجية.

لكن ذات يوم من ايام الحجر ارتفعت وتيرة العنف، فلم يعد بمقدورها تحمله حيث تطور الى تهديد بالقتل، مما اصاب الشابة بالخوف والهلع لتستنجد بأهلها فلا مجال لتهدئتها هذه المرة فهي مسالة حياة او موت.

تفاجئ المساعدة الاجتماعية بالرابطة انجاد بطرق باب بيتها وهي التي لم تعتد ذلك في زمن الحجر حيث لا مجال لتبادل الزيارات. كان رجلان من عائلة فدوى يطلبان المساعدة لإنقاذها من تهديد بالقتل يطالها وتهديد اخر يلحقهما أيضا في أدني محاولة لزيارتها. ما كان إلا أن انطلقت اتصالات ماراطونية عبر المنصات الخاصة بالنيابة العامة والضابطة القضائية والمصالح الادارية حتى تتمكن من ترخيص لها للمغادرة والالتحاق بحضن عائلتها بجماعة اخرى وليتنفس الجميع الصعداء بعد يوم ساده التوتر والقلق والخوف.

فدوى تتوعد باستكمال مشوارها الدراسي معتبرة أنه مكانها الطبيعي بعد خلاصها وانتهاء مسطرة انفصالها.

" الشهادة الثالثة: المستمعة ف.س "

الاستماع أثناء فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية لم يكن بالهين، تعرضت لضغط كبير خصوصا وانه تزامن مع خوف وقلق كبيرين من الوباء. الاستماع بشكل مباشر يجعلك أمام النساء وتعرفين وضعيتهن كما يمكن مرافقتهن عند الضرورة لكن الاستماع عن بعد كانت له عدة اكراهات، منها ماهو شخصي مرتبط بطول ساعات الاستماع لأنه يجب معرفة جميع الحيثيات وإعطاء وقت أكبر للمتصلة قصد تخفيف بعض اثار العنف النفسي عليها. كما أن الاستماع في الغالب لا يكون في البداية لضحية نفسها بل لأسرتها أو أحد الأقارب.

التعامل مع بعض المؤسسات الرسمية لم يكن بالأمر اليسير لأن هناك من لا يستجيب والبعض الآخر يجد صعوبة في الإجابة لربما لتداخل المهام. ولعل أكثر ما أثر في هو الاستماع لإحدى الشابات التي كانت محتجزة من طرف زوجها وعائلته وتتعرض لجميع انواع العنف والاغتصاب بشكل يومي مما دفع بها للتهديد بالانتحار ووضعني في موقف صعب جدا لأنني كنت خائفة من ان تنفد تهديدها قبل ان نستطيع مساعدتها.

دون أن ننسى ثقل المشاكل الاقتصادية المرتبطة بمن فقدن مورد رزقهن بسبب انتشار وباء كورونا الشيء الذي جعلنا نطرق مجموعة من الأبواب

حيث كان التنسيق مع بعض الاشخاص ممن رغبوا في تقديم يد المساعدة ومسؤولين كذلك بالمدينة، سواء تعلق الأمر بنساء متزوجات أو مطلقات أو أرامل وأيضا من يوجدن في وضعية هشاشة وتم إقصاؤهن وتهميشهن من قبل اغلب المتدخلين في مجال الدعم الاقتصادي خلال الجائحة. فهناك من لم تستطع الحصول على إذن بالخروج نظرا لأنها تنتمي إلى فئة لا يعترف المجتمع بها ومنهن من لم تجد ما تسد به رمقها، كما أن حالات الإصابة المرتفعة بكورونا التي عرفتها المدينة دبت في نفسنا الخوف الشديد من التقاط العدوى وتمريرها لأسرنا .لكن رغم كل شيء تحدينا واستطعنا تقديم الدعم الاقتصادي لما يزيد عن خمسين امرأة منهن من توجد في وضعية إعاقة حيث تمكنا من تقديم يد المساعدة حسب إمكانياتنا .ربما هذا هو الشيء الذي خفف من حدة الضغط الذي كنا نعيشه جراء الاستماع عن بعد لأنها تجربة ليست كمثيلاتها فالعنف كان مضاعفا والمعاناة أيضا.

"الحكاية السابعة: رشيـــدة"

تقوم رشيدة الناجية عدة مرات من عنف مركب بوقف إجراءات فضحه كلما تدخلت العائلة لتتنازل عن حقوقها التي تراكمت بعدد سنوات زواجهما بمدينة برشيد. فبعد السب والتحقير والاهانة والضرب، تلقت رشيدة هذه المرة ضربة أسقطت اثنين من أسنانها، فلم تعد تقوى على الصمود. ولظروف الحجر بسبب انتشار الوباء، وخوفا على ابناءها من خطر الجائحة، اضطرت لكبت شكواها وعدم اللجوء الى المستشفى للحصول على شهادة طبية تكشف ما أصاب فمها من أذى.

الزوج اعتاد بعد كل وجبة عنف ان ينتقل الى بيت أمه ليرتاح ويتملص من مسؤولياته اتجاه البيت والأبناء ولتبقى هي المتحملة الوحيدة لكل الأعباء، لتجد رشيدة نفسها مكبلة وغير قادرة على فضح ما بها ولتختار منصة الإنصات والدعم لطلب الاستشارة وقبلها بوح وحكي وإنصات قادها إلى الكيفية المتاحة لوضع شكايتها عبر البريد الالكتروني الخاص بمنصة النيابة العامة لصعوبة التنقل المباشر أثناء وضع الحجر.

" الحكاية الثامنة: وفـــاء "

لـم تشـفع كل سـنوات العشـرة والـزواج التـي دامـت مـا يزيـد عـن 15 سـنة لوفـاء ذات 39 سـنة المنحـدرة مـن مدينـة الحسـيمة والمقيمـة بسـلا هـذه المـرة رغـم ظـروف الحجـر ومـا صاحبهـا مـن خطـر علـى صحتهـا، اذ عمـد زوجهـا المعتـاد علـى اهانتهـا وتعنيفهـا ليختـار شـكلا آخرمـن الأذى وهـو الطـرد مـن بيـت الزوجيـة وتجريدهـا مـن ابنهـا الصغيـر

هـل تتخيلـون معـي كيـف كان شـعور وفـاء وهـي تتعـرض للطـرد مـن بيـت الزوجيـة الـذي لـم يكـن يومـا بالآمـن، بـل كان مزيجـا مـن الخـوف والرهبـة وكسـر الكرامـة في زمـن الحجـر. لا بيـت لصديقـة ولا لجـارة سـيكون مسـموحا طرقـه ولا رخصـة تنقـل تتيـح فرصـة لقـاء الأهـل هنـاك بعيـدا بمدينـة الحسـيمة.

وفـاء بـين مطرقـة عنـف زوجـي وسـندان الجائحـة لـم يكـن لهـا خيـار إلا أن تسـتغيث بمنصـات الرابطـة إنجـاد التـي وضعـت لهـذا الغـرض للبـوح وطلـب الدعـم، وذاك مـا كان حيـث تمـت مصاحبتهـا إلـى المصالـح الإداريـة للحصـول علـى رخصـة اللقـاء بحضـن عائلـي يقيهـا شـر الجائحتـين في انتظـار قرارهـا الخـاص الـذي قـد يخلصهـا مـن هـذا العنـف.

" الشهادة الرابعة: المستمعة ل.م "

بـدأت في ممارسـة عملـي كمسـتمعة منـذ أربـع سـنوات. فرغـم أنهـا مـدة قصيـرة كانـت تجربـة مفيـدة ومهمـة. خـلال فتـرة الحجـر وحالـة الطـوارئ الصحيـة خلصـت إلـى أن الاسـتماع عـن بعـد بالهاتـف اوالواتسـاب آليـة جيـدة للتواصـل مـع النسـاء ضحايـا العنـف والاسـتماع لمعاناتهـن و محاولـة إيجـاد حلـول لهـن وانقاذهـن مـن هـذا الواقـع المريـر الـذي اتسـم بتزايـد العنـف ضدهـن بدايـة مـن الطـرد مـن بيـت الزوجيـة وارجـاع الزوجـة لنفـس المـكان الـذي لا يوفـر لهـا الحمايـة والآمـان مـرورا بتفشـي الأميـة في صفـوف النسـاء في مجـال القـراءة والكتابـة ناهيـك عـن كتابـة وإرسـال الشـكاية بوسـائل الكترونيـة إضافـة إلـى عـدم اسـتفادة بعـض النسـاء المعنفـات المعـوزات مـن الدعـم المؤقـت و وصـولا إلـى عـدم حصـول البعـض الاخـر علـى رخصـة التنقـل للانتقـال عنـد الأهـل.

تطلب مني الاستماع خلال هذه الفترة الصعبة مجهودا مضاعفا وساعات عمل طويلة للاستماع لهذه وتلك ولإعادة الانصات في كل مرة أحست المعنفة أنها تحتاج للحديث والكلام عن معاناتها فتجدني مستعدة وصبورة للقيام بذلك، مما جعلني أحس أن حياتي في هذه الفترة ملك لهؤلاء النساء لتقديم الدعم لهن والتخفيف من معاناتهن وأحيانا تجدني أنا من تتصل بهن للاطمئنان والسؤال عليهن لدرجة أنهن يحسن بالسعادة والفرح والراحة والثقة بالنفس من خلال عبارات الشكر والامتنان التي تصدر منهن.

إن العمل في مجال الاستماع في وقت الحجر وحالة الطوارئ الصحية كان مرهقا وصعبا وتتمثل هاته الصعوبة خاصة في بطء المساطر والإجراءات القانونية رغم محاولات الاتصال بالمؤسسات المعنية.

أنا فخورة بعملي الإنساني الذي يخدم القضية النسائية وخصوصا النساء اللواتي في حاجة ماسة للعون والمساعدة.

"الحكاية التاسعة: حسناء"

عنف لازم حسناء التي يقارب سنها الثلاثة عقود منذ ولادة طفلها الأول ذو الست سنوات. والآن وابنها الثاني في الأحشاء لم يتبقى على خروجه إلا أربعة أشهر يتعرض رفقتها لكل أشكال الاهانة والضرب والتنكيل من الزوج وأمه في محاولة بينة لإجهاضها، ليتوج كل ذلك العنف بالطرد من بيت الزوجية ويمارس كل أشكال السطو والقهر على جسد حسناء الشابة ويلقى به خارج أسوار البيت كشيء نفدت مدة صلاحيته مع التجريد التام من كل وثائقها الرسمية وأغراضها الشخصية، وقد كان لهذا الطرد في زمن الحجر وقعا أكبر وأخطر على صحتها وجنينها. تتصل حسناء بمنصة الإنصات والدعم النفسي ليخفف عليها وطأة هذا الظلم لتجد آذانا صاغية توجهها وترشدها لوضع شكاية لدى النيابة العامة قصد إنصافها وإرجاعها لبيت الزوجية حتى تقي نفسها من خطر الوباء وبالتفكير مليا في حلول أخرى لوضعها المأزوم.

II - ملاحظات وتوصيات فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع:

إن تجربة الاستماع وتقديم الخدمات عن بعد ومرافقة عدد من عدد من النساء ضحايا العنف والناجيات منه، قد مكنت فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع من تعرية جزء من واقع النساء خلال فترة الحجرالصحي، والوقوف على مختلف المجهودات والمبادرات الايجابية، سواء التي تم اتخاذها من قبلنا كجمعيات نسائية وشبكات ومراكز لتوفير خدمات الاستماع عن بعد ومرافقة النساء وتوجيههن قانونيا ودعمهن نفسيا والتضامن معهن ماديا ومعنويا، أوالإجراءات الهامة التي قامت بها بعض القطاعات والمؤسسات العمومية المختصة في المجال، ولاسيما التدابير التي اتخذتها رئاسة النيابة العامة فيما يخص الاستماع والتبليغ عبرالهواتف والعناوين الإلكترونية للنيابات العامة وتسهيل وتعزيز آليات التشكي وطنيا وكذلك جهويا ومحليا. وكذلك إعطائها لتوجيهات حازمة فيما يتعلق بضمان التكفل بالنساء ضحايا العنف وولوجهن للقضاء وتعميم منصات لتقديم الشكايات، والتجاوب السريع في تتبع ومعالجة بعض الحالات، إلى جانب توفير بعض الفضاءات للإيواء المؤقت من قبل القطاع الحكومي المختص.

ناهيك بشكل عام عن مختلف الاجراءات التي اتخذتها السلطة القضائية بأقطابها الثلاثة والتنسيق مع باقي الفاعلين في منظومة العدالة، وتجاوبها مع عدد من المطالب والملاحظات التي قدمها المجتمع المدني عموما والجمعيات النسائية على وجه الخصوص، والهادفة إلى تأمين استمرارية المرفق القضائي خلال فترة الطوارئ الصحية في تقديم خدماته، وتسهيل ولوج الفئات الهشة إلى العدالة للانصاف وعلى رأسها النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه.

وعلى الرغم من الآثار المهمة لهذه المجهودات والآليات في التخفيف من تداعيات العنف ضد النساء في هذه الظروف الصعبة، فإن فدرالية رابطة حقوق النساء تؤكد على ضرورة تعزيزها وضمان نجاعتها أمام استمرار وظهور إشكاليات ميدانية يرتبط جزء منها بثغرات في القانون وآليات التكفل

او بطريقة تطبيقه وتأويل مضامينه، وأخرى مرتبطة بوضع الحجر وحالة الطوارئ الصحية والتدابير التي يجب ان تلازمه.

رصد لأهم الملاحظات والإشكالات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية:

1) على مستوى التبليغ والولوج إلى المعلومات للنساء المعنفات أوالمهددات بالعنف:

يعتبر ضعف التبليغ عن العنف الممارس ضد النساء من بين الإشكالات في مجال مناهضة العنف التي ترصدها الفدرالية باستمرار، الشيء الذي وقفت عليه الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019 حيث تبين وحتى في الظروف العادية من خلال البحث الذي اجرته المندوبية أنه «على إثر أشد حدث عنف جسدي/ أو جنسي تعرضت له المرأة خلال 12 شهرا الماضية، قامت 10,5٪ من ضحايا العنف (ما يقرب من 18 ٪ للعنف الجسدي وأقل من 3 ٪ للعنف الجنسي) بتقديم شكاية إلى الشرطة أو إلى سلطات مختصة أخرى مقابل 3٪ سنة 2009 . ولا تتجاوز هذه النسبة 8 ٪ في حالة العنف الزوجي مقابل 11٪ في حالة العنف غير الزوجي.

وقد أعزت المندوبية السامية للتخطيط ذلك لعدة عوامل حيث «يعتبر حل النزاع عن طريق التسوية والتدخل الأسري والخوف من الإنتقام من طرف الجاني وكذا مشاعر الخجل أوالحرج، خاصة في حالات العنف الجنسي، من بين الأسباب الرئيسية التي تمنع الضحايا من تقديم شكاية إلى الجهات المختصة».

فإذا كان التبليغ عن العنف يصعب على النساء في الأوضاع العادية فما بالك خلال الأزمات كما وقع في فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كورونا، حيث سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء عدة صعوبات وإشكالات واجهت النساء ضحايا العنف والناجيات منه ولعل من أبرزها:

- ضعف الولوج الى المعلومة المتعلقة بوسائل التواصل والتبليغ عن العنف بسبب عدم تعميمها مبكرا وعدم تداولها في وسائل الإعلام السمعية

البصرية، وبسبب انتشار الأمية (الابجدية والرقمية) والفقر في أوساط النساء خصوصا في المجالات القروية والهامشية...

- قلة التوفر على الإمكانيات وعلى الوسائل اللوجستيكية للتبليغ (البريد الإلكتروني، الأنترنيت، الهاتف الذكي)؛
- تعثر التواصل في بعض الحالات عبر البوابات الإلكترونية وخطوط الهواتف الرسمية الموضوعة رهن إشارة النساء خاصة عندما يتعلق الأمر بهواتف ثابتة وفي أوقات المداومة؛
- عدم تحديد أية اماكن آمنة ومتاحة في الاحياء للتبليغ عن العنف كالصيدليات والبقالة و...؛
- صعوبة التنقل بين المدن وداخلها يطرح إشكال التحاق النساء ضحايا العنف بعائلاتهم، ورفض السلطات تسليم الإذن بالتنقل لهن رغم أن الإجراءات القانونية سارية المفعول او مطالبتهن في بعض الأحيان بإحضار إذن الزوج للتنقل في خرق سافر للقانون والحقوق الإنسانية للنساء؛
- التخوف من نقل الوباء وعدم وجود بروتوكول صحي يقي ويحمي النساء ضحايا العنف الراغبات في التبليغ عن العنف؛
- التأخر في البث في الشكايات وفي تصريحات الضحايا بعد التبليغ.

2) على مستوى ثغرات القانون 103 - 13 بشأن العنف ضد المرأة وتعثر تطبيق بعض مقتضياته الإيجابية:

شكل القانون 103.13 بشأن العنف ضد المرأة إطارا مفاهيميا جديدا للعنف ضد النساء، وجاء بمقتضيات زجرية جديدة جاهزة للتفعيل الفوري وجرم أفعالا جديدة كبعض أشكال التحرش الجنسي، السب والقذف والمساس بالحق في الصورة وفي الحياة الخاصة للأشخاص والتشهير بهم والطرد من بيت الزوجية أو الامتناع عن إرجاع الزوج (ة) المطرود (ة)، والإكراه وحدد أحكاما مسطرية جديدة تراعي خصوصية جرائم العنف ضد النساء. كما

خصص آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف، حيث تم فصلها عن خلايا الأطفال، ووضع لأول مرة إطارا قانونيا ينظم عمل الخلايا الموجودة على صعيد جميع المحاكم (المحاكم العادية الابتدائية ومحاكم الاستئناف)، كما وضع لجانا مشتركة بين القطاعات المتدخلة في المجال، مهمتها الإستقبال والإستماع والدعم والتوجيه والمرافقة للنساء المعنفات (المادة 10)، تحت إشراف النيابة العامة.

وفي إطار استمرار المرافعة يعد التقرير الحالي مناسبة للتذكير بالجوانب الإيجابية للقانون103.13 بشأن العنف ضد المرأة ولإعادة طرح أهم الإشكالات والثغرات المرتبطة به، علما أن دخوله حيز التنفيذ قد تجاوز السنتين، وأن فترة الحجروالطوارئ الصحية قد شكلت تمرينا حقيقيا لمدى نجاعته وتفعيله، وفي هذا الإطار نجدد الإشارة الى مواقف الفدرالية ومؤخداتها الأساسية عليه وتحديدا كون القانون 103.13:

- أغفل أية ديباجة تحيل الى المقتضيات الدستورية المتعلقة بمناهضة كل أشكال التمييز المبنية على الجنس، خاصة مقدمة الدستور والفصل 19 الذي ينص على المساواة الكاملة بين النساء والرجال في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والفصل 22 الذي يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص؛
- لم يستوعب كل المقومات المعيارية الشاملة المرتبطة بالوقاية والحماية والعقاب وجبر أضرار المعنفات والناجيات ولا يوفر الضمانات والإمكانات المادية والبنيات لإيوائهن وإعادة إدماجهن، وليس مبنيا على مقاربة النوع الاجتماعي ومقاربة الحقوق الإنسانية للنساء؛
- لم يعرف العنف ضد النساء باعتباره انتهاكا لحقوقهن الإنسانية وتمييزا ضدهن ومساسا بكرامتهن؛
- أسقط تعريف العنف القانوني في حين أن العديد من النساء يتم تعنيفهن باسم القانون سواء مع استمرار قوانين تمييزية تجاه النساء اوعدم تطبيق مقتضيات القانون بشكل يراعي مبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليه دستوريا؛ كما سكت عن العنف الزوجي وعن مقاربة ومفاهيم جديدة لجريمة الاغتصاب؛

- ربط قيام العنف بضرورة ترتيبه ضررا جسديا، او نفسيا، او جنسيا، او اقتصاديا للمرأة، والحال انه ينبغي اعتباره (أي العنف) في حد ذاته مجرما دون ربطه بأية نتيجة للضرر؛

- يربط مقتضيات التجريم والعقاب بنص القانون الجنائي، رغم أن هذا الأخير لا يتضمن تصورا خاصا لمعالجة جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي واستناده على خلفية تقليدية وثقافة تمييزية متجاوزة؛

- لم يشر إلى أي مقتضا يلزم المحاكم بأن تأخذ بعين الاعتبار كافة أشكال الحجج في قضايا العنف الزوجي ويقر بأن شهادة الضحية أمام المحكمة يمكن أن تشكل عنصر إثبات كاف للحصول على حكم بالإدانة؛

- لم يتحدث على أي دعم مالي للضحايا، ولا يحدد بشكل واضح دور الحكومة في منح الدعم والخدمات لفائدة ضحايا العنف الزوجي، لاسيما توفير ملجأ والعلاج الطبي، والدعم النفسي، والاستشارة القانونية، والدعم الهاتفي الاستعجالي؛

- ضيق القانون على حق الجمعيات في الانتصاب كمطالب بالحق المدني بضرورة الحصول على صفة المنفعة العامة، وبأن تكون مهتمة بقضايا العنف ضد النساء، وبالحصول على إذن كتابي من الضحية؛

- قلص دور منظمات المجتمع المدني في اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وجعل عضويتها خاضعة لتقدير أعضاء هذه اللجان؛

- التدابير الحمائية الواردة في قانون 103.13 بشأن العنف ضد المرأة ورغم أهميتها وملحاحيتها التي تأكدت اثناء فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية ما تزال غير مفعلة على أرض الواقع، وتحتاج الى جهد إضافي للتحسيس والتعريف بها، كما أنها تطرح عدة أسئلة أمام الجهات المعنية بها، ومن بينها مثلا تدبير منع الاتصال بالضحية، اذ يبقى السؤال المطروح هو كيف يمكن تفعيل هذا التدبير حينما تطلبه الضحية. هل لا بد من انتظار تعديل قانون المسطرة الجنائية لتبني أسلوب

السوار الالكتروني، أم يمكن تفعيله بطرق أخرى؟ خاصة وأن القانون الجديد يحيل بدوره على عقوبات بديلة، لا وجود لها في قانون المسطرة الجنائية الحالي؟؛

- ينص على إصدار أوامر حصرية تمنع الشخص المتهم بالعنف من الاتصال بالضحية أو الاقتراب منها أو التواصل معها. غير أن هذه الأوامر لا يمكن إصدارها إلا في إطار المتابعات الجنائية، أو بعد إدانة الجاني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن رفع هذه الأوامر في حالة تصالح الزوجين، وهذا من شأنه أن يضاعف من الضغط على النساء لكي تتنازل عن مثل هذه الإجراءات.
- أُقر «إجراءات حمائية» أخرى «تنذر» الشخص بأن لا يمارس العنف أو التصرف في الممتلكات المتوفرة في بيت الزوجية؛ إلا أن القانون لا يحدد السلطة المؤهلة لإقرارها. وإن خرق الأوامر الحصرية أو «إجراءات الحماية» يعاقب عليه بعقوبات بالسجن أو بالغرامة.
- قيد سلطة النيابة العامة في المتابعة في بعض جرائم العنف ضد النساء بضرورة تقديم الضحايا والناجيات من العنف لشكايات؛
- لا يوفر المساعدة القانونية والقضائية بقوة القانون للنساء ضحايا العنف والتي ازدادت أهميتها مع جائحة كورونا وتفاقم ظروف الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في صفوف النساء؛
- سكت القانون على مسؤولية الدولية في ضمان الرعاية الواجبة للنساء ضحايا العنف والناجيات منه؛
- لا يوكل القانون 13-103 مسؤولية ملموسة للشرطة، ولوكلاء الملك ولباقي المسؤولين والقضاة المكلفين بتطبيق القوانين المتعلقة بقضايا العنف الزوجي؛

3) على مستوى الإيواء وتفعيل الحماية القانونية والتنسيق بين مكونات التكفل بضحايا العنف والناجيات منه:

- ضعف التفاعل والتنسيق في بعض الحالات والمناطق بين مكونات التكفل بضحايا العنف على مستوى الخلايا المؤسساتية والتأخر أحيانا في الأبحاث وفي تتبع الشكايات من قبل بعض عناصر الضابطة القضائية (الشرطة، الدرك) مما يحدث خللا كبيرا على مستوى سلسلة التكفل بضحايا العنف وإمكانية معاودة الاعتداءات واتخاذها مستويات أكثر حدة وخطورة؛
- اختلاف وتفاوت في التعاطي الحازم لمعالجة قضايا العنف ضد النساء والتكفل بهن من منطقة لأخرى وبين المؤسسات وداخل نفس المؤسسة، نتيجة بعض العقليات وضعف التكوين وغياب مقاربة النوع والحقوق الإنسانية للنساء؛
- اختلاف في طريقة تنزيل بعض القرارات وإخضاعها للتأويل «الفردي» و«المزاجي» الذي لا يراعي مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وحظر التمييز، من صور ذلك أن مدونة الأسرة ومنذ 2004 ألغت فكرة القوامة ورئاسة الزوج للأسرة، وجعلتها تحت الرعاية المشتركة للزوجين، لكن خلال فترة الطوارئ الصحية صدرت بعض القرارات التي أعادت إحياء مفهوم رئاسة الزوج للأسرة، بشكل يضرب عمق مبدأ المساواة بين الجنسين كمبدأ دستوري، سواء فيما يتعلق بالحصول على سندات التنقل أو الاستفادة من الدعم، وهو ما شكل عنفا قانونيا؛
- التأخر أو عدم إتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة لحماية النساء ضحايا العنف ضمانا لسلامتهن الجسدية والنفسية؛ من ضمنها البحث رغم ظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية في إمكانية ابعاد المعتدين خصوصا في الحالات الخطيرة...
- غياب خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف في بعض مناطق المغرب، خاصة في المجال القروي مما يطرح اشكالية عدم تبني البعد

الترابي والمجالي فيما يتعلق بقضايا مناهضة العنف المبني على النوع الإجتماعي؛

- استمرار معالجة المسؤولين\ات على هذه الخلايا والعاملين\ات لقضايا العنف مع أخرى مما يطرح إشكالية التخصص، إضافة الى نقص في التكوين والتكوين المستمر في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي وضعف الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة؛

- على مستوى وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمؤسسات الاستشفائية التابعة لوزارة الصحية وضعف تفعيل دفتر التحملات الخاص بالوزارة عموما، مع ملاحظة تدني شروط استقبال واستماع ملائمة للحاجيات الخاصة للنساء ضحايا\ناجيات من العنف وحالات لانعدام الخدمات الطبية للضحايا والناجيات من العنف في عدة مناطق، خاصة بالمناطق الهامشية والقروية؛

- ضعف شديد في توفر خدمات الايواء مع فوارق جهوية وترابية كبيرة طرحت عدة مشاكل مرتبطة بتنقل الضحايا للمراكز المتوفرة خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية؛ مما أرغم بعض الحالات من النساء على البقاء تحت رحمة المعنفين؛

- لا يتعلق الأمر بإحداث فضاءات متعددة الوظائف جديدة، بل تم الاقتصار على «إعادة تدوير» مؤسسات قائمة وتابعة للتعاون الوطني، خاصة «مراكز التربية والتكوين» التي قد لا تراعي الشروط المعيارية الدولية الخاصة بالايواء المتخصص في مجال العنف القائم على النوع الإجتماعي؛

- تم فتح أبواب عدد من الفضاءات رغم عدم إتمام التجهيزات الضرورية وافتقادها للموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة؛

- تطرح هذه الفضاءات مشكلة ضمان ميزانية قارة وكافية لتسييرها وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة الى تحديد طريقة تدبيرها .

4) على مستوى العمل القضائي في سياق الأزمة الصحية:

- أدى قرار تعليق العمل بالمحاكم بتاريخ 16/03/2020، باستثناء قضايا المعتقلين وقضايا الأحداث والتحقيق، والقضاء الاستعجالي، فضلا عن قرار ضبط عملية ولوج المرتفقين للمحاكم إلا عند الضرورة القصوى، دون تحديد مفهومها، إلى تأزيم وضعية العديد من النساء اللواتي وجدن أنفسهن عاجزات عن الوصول الى العدالة قصد الحصول على حقوقهن وحقوق أبنائهن المتعلقة بالنفقة والسكن والنسب والحضانة، والتماس اجراء الصلح في النزاعات العائلية، بما فيها قضايا الطلاق والتطليق، كما أن توقف البت في القضايا الاجتماعية ونزاعات الشغل أثرت سلبا على وضعية العديد من الفئات الهشة خاصة النساء والفتيات العاملات اللواتي تعرضن للطرد التعسفي؛

- ضعف التحسيس بخدمات التقاضي عن بعد، وصعوبة الولوج اليها خاصة بالنسبة للنساء في وضعية صعبة اللواتي لا يتوفرن على هواتف ذكية، أو لا يتوفرن على رصيد للمكالمات أو للانترنيت، أو يتواجدن في مناطق لا توجد فيها تغطية كافية لشبكة الانترنيت والاتصال، فضلا عن استحضار عائق الأمية، واغفال هذه الخدمة لحق الناطقين باللغة الأمازيغية في التماس العدالة باللغة التي يفهمونها، وفي هذا السياق تثمن الفدرالية مبادرة فريدة قامت بها بعض الخلايا المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف بنشر وصلات اشهارية سمعية بصرية باللغة الأمازيغية للتعريف بخدماتها خلال فترة الطوارئ، كنموذج للمحكمة الابتدائية بتركيست؛

- وجود عدة صعوبات واجهت النساء في الإستفادة من خدمات صندوق التكافل العائلي بسبب توقف العمل بالمحاكم، وعدم توفير امكانية لمعالجة هذه الملفات عن بعد، وغياب التواصل والتحسيس باستمرار هذه الخدمة رغم الحجر وحالة الطوارئ الصحية؛

- وجود عدة عراقيل واجهت المتقاضين عموما والفئات الهشة وعلى رأسها النساء في الاستفادة من المساعدة القضائية نظرا لتوقف غالبية

مكاتب المساعدة القضائية في المحاكم عن العمل، وعن عقد الاجتماعات الدورية المقررة، وضعف التحسيس بامكانية معالجة هذه الملفات عن بعد، وصعوبة حصول النساء على الوثائق المؤيدة لطلبات الاستفادة من الصندوق بسبب القيود المفروضة على التنقل خلال حالة الطوارئ الصحية، وهو ما ساهم في ضعف حصول النساء الناجيات من العنف أساسا من حقهن في المساعدة القانونية والقضائية والانتصاف تبعا لذلك لجبر الضرر اللاحق بهن.

التوصيات:

انطلاقا من كل ما سبق ذكره، وتفاديا لتفاقم أكبر وأخطر للعنف ضد النساء في الأحوال العادية وكذا خلال الأزمات، فإن الفدرالية وشبكة مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع تجدد دعواتها للقطاعات المختصة حكوميا ومؤسساتيا لتحمل مسؤولياتها في مجال الحماية والرعاية الواجبة واستخلاص الدروس من الجائحة، واعتبار التوصيات التالية المنبثقة عن اشتغال ميداني شاق ومنهك لمراكز الاستماع والجمعيات النسائية:

1. اعتماد المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع في التعاطي مع قضايا التمييز والعنف المبني على النوع واعتباره انتهاكا للحقوق الانسانية للنساء وذلك في إطار الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال إقرار الحقوق الانسانية للنساء مع التأكيد على التزام الدولة بتفعيل مبدأ «بذل العناية الواجبة» من أجل محاربة العنف ضد النساء؛

2. بلورة استراتيجية وطنية مندمجة ومتعددة الأبعاد لمناهضة العنف القائم على النوع الإجتماعي وفق رؤية تسعى الى بناء مجتمع آمن وخال من العنف يضمن الحماية للنساء ويوفر لهن الخدمات الأساسية بجودة عالية. كما ينبغي تحديد هدف استراتيجي عام يتمثل في القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مع ضرورة إشراك المجتمع المدني في بلورة وتنزيل وتتبع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف؛

3. ضرورة إدماج محاربة العنف القائم على النوع الإجتماعي ضمن البرامج والمخططات التنموية للجماعات الترابية (الجهات والجماعات المحلية)، مع إحداث بنية الإستقبال وتوجيه ومواكبة النساء ضحايا العنف بالجماعات الترابية وتفعيل دورها في بناء سلسلة خدمات منسقة ومتاحة في كل المجال الترابي بالتعاون مع كل الفاعلين المحليين (الشباك الوحيد المتعدد الخدمات والتخصصات)؛

4. اعتماد إطار ماكرواقتصادي مساعد يعطي الأولوية للمجهودات الحكومية في المجال الإجتماعي، خاصة في مجال تمويل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، ويساهم في تقليص مظاهر الهشاشة والفقر والأمية؛ ويوفر الإمكانيات المادية والبشرية لحماية مختلف الشرائح والفئات النسائية من العنف وتلبية الحاجيات الخاصة للنساء القرويات والأمازيغيات مع تقديم الخدمات الضرورية لهن؛

5. العمل على تعزيز التمكين الإقتصادي للنساء ضحايا العنف والهشاشة الإقتصادية والاجتماعية وتفعيل دور الجماعات الترابية في ذلك من خلال بلورة برامج تهدف إلى التقليص من الفقر في صفوف النساء بتنسيق مع باقي الفاعلين في المجال؛

6. العمل على الرفع من الوعي المجتمعي بمخاطر وتداعيات العنف والتمييز اتجاه النساء وذلك عبر تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف والتمييز ضد النساء؛

7. التحرك العاجل لوقف ظاهرة قتل النساء كصورة من صور العنف القائم على أساس النوع، واهتمام الجهاز الاحصائي برصد هذه الظاهرة والتحسيس بخطورتها واتخاذ السبل الكفيلة بوقفها.

8. التسريع بمواصلة ورش الاصلاحات التشريعية اللازمة لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وحظر التمييز في كافة القوانين وعلى رأسها القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية ومدونة الأسرة وقانون الحالة المدنية، واقرار قانون شامل لمناهضة العنف ضد النساء يستجيب للمعايير الدولية ذات الصلة، وبالأخص دليل الأمم المتحدة حول التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، لأن القانون 13-103 يظل قاصرا عن حماية النساء وهذا يتبين جليا من خلال خلاصات البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط حيث أنه «من بين الأشخاص على علم بهذا القانون، 45 % من النساء و 31 % من

الرجال يعتبرون أنه غير كاف لضمان حماية النساء من العنف» وهو ما يتطلب تجويده ليشمل مقومات ومعايير الوقاية والحماية وعدم الإفلات من العقاب وجبر الأضرار وإدماج الضحايا؛

9. أن لا ترتكب الحكومة ولا الإدارات التابعة لها أو ممثليها أعمال عنف ضد النساء بأي شكل من الأشكال، وأن تضمن عدم ارتكاب ذلك، بما في ذلك اتخاذ التدابير العقابية أو التأديبية ضد جميع مرتكبي هذه الاعتداءات ومعاقبتهم أيا كانوا. وأن يكون لها دور فاعل وقوي في الحد من الظاهرة في أفق القضاء عليها وأن تضمن إعمال المساءلة عن كل حوادث العنف، وتتخذ خطوات فاعلة ومؤثرة للقضاء على جميع التجاوزات المؤسساتية والمجتمعية التي تعزز العنف أو تبرره أو تتغاضى عنه؛

10. التعريف أكثر بمقتضيات القوانين المرتبطة بمناهضة العنف ضد النساء ولاسيما القانون 13-103 الذي مازالت مقتضياته غير معروفة لدى المواطنين والمواطنات. حيث أظهرت النتائج الأولية للبحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط أنه «أكثر من نصف النساء والرجال ليسوا على علم بوجود القانون 13-103 المتعلق بالحماية من العنف ضد المرأة، حيث يؤكد أكثر من 58 % من النساء و 57 % من الرجال جهلهم بوجود هذا القانون. وترتفع هذه النسب في الوسط القروي (70 % من النساء و69 % من الرجال) وبين النساء والرجال بدون مستوى تعليمي (71 % و74 % على التوالي). ولا يوجد أي فارق، من حيث المعرفة بهذا القانون، بين النساء اللواتي سبق لهن التعرض للعنف واللواتي لم يسبق لهن ذلك».

11. تفعيل القانون 13-103 وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الرهينة بحسن تطبيقه (توفير مراكز الايواء، مراكز علاج المعنفين والدعم النفسي للضحايا....)، والعمل على ضمان تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛

12. اعتماد تدابير إبعاد المعنفين عن الضحايا بشكل تلقائي من قبل النيابة العامة وإبقاء النساء وأطفالهن في بيت الزوجية والعمل على تطبيق كل تدابير الحماية التي جاء بها القانون 13-103؛

13. تعزيز التنسيق بين مكونات سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف والخلايا المحلية والجهوية واللجان المكلفة بموجب القانون 13/103 بمناهضة العنف ضد النساء ومع خلايا التكفل بضحايا العنف وناجيات منه التابعة للامن الوطني والدرك الملكي والصحة ومراكز الاستقبال والايواء، وإنشاء الشباك الوحيد المتعدد الخدمات والتخصصات لمتابعة القضايا المدنية والزجرية بما يضمن التنسيق وعدم الإفلات من العقاب ويوفر الحماية والدعم النفسي والمعالجة الطبية والإيواء والمساعدة الاجتماعية للنساء الضحايا والناجيات من عنف النوع؛

14. توسيع مهام خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى النيابات العامة لتشمل خدمات الاستشارة والمساعدة القضائية التلقائية دون حاجة لطلبها من طرف المعنيات بالامر...وخلق خلايا لليقظة على مستوى اللجن الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضع آليات خاصة لذلك خلال فترة الأزمات؛

15. تعزيز دور جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء وتشجيع عمل المنظمات النسائية الحقوقية ودعمها وتوفير الوسائل المناسبة للتعاون ما بينها وما بين المؤسسات الحكومية والتنسيق معها وإعطاءها الحق في التنصيب كطرف مدني إلى جانب ضحايا العنف والناجيات منه؛

16. الرفع من كفاءة العاملين والعاملات في حقل القضاء وفي المهن القانونية والعدالة الجنائية ونظام الصحة والضابطة القضائية

لتلبية احتياجات النساء وضمان حقوقهن، وذلك عن طريق التكوين وغيره من برامج تقوية القدرات وتطويرها، مع توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة والبنيات اللائقة للممارسة العمل بنجاعة؛

17. العمل على إقامة نظام معلوماتي شامل عن النساء الضحايا، بالتعاون ما بين المندوبية السامية للتخطيط والمنظمات الوطنية ذات الصلة مع ضمان إتاحة المعلومات المتحصلة من جمع البيانات وتحليلها وتنوير الرأي العام بها وضمان العمل بها مع الحفاظ على سرية هوية النساء احتراما لحقوقهن وعدم إلحاق الضرر بهن؛

18. التسريع بحل معضلة مراكز الإيواء المتخصصة وذات طابع القرب، مع العمل على احداث فضاءات متعددة الوظائف في مختلف الجهات والاقاليم والجماعات. واعتماد مقاربة للتكفل تستجيب للمعايير الحقوقية الدولية في مجال التكفل بضحايا العنف والناجيات منه؛

19. العمل على توفير وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمؤسسات الاستشفائية وتعميم وجودها على مجموع التراب الوطني، خاصة بالمجال القروي والمدن الصغيرة؛

20. تفعيل دور مراكز العلاجات الأولية في مجال محاربة العنف ضد النساء وتوفير شروط استقبال واستماع وتوجيه ملائمة داخل هذه الوحدات ودعمها بالموارد المادية والبشرية الضرورية؛

21. ضمان وجود طبيب/ة متفرغ للإشراف على وحدة التكفل، بالإضافة الى طبيب/ة نفساني/ة مع العمل على تكوين وتحسيس الأطباء والعاملين\ات في مجال العنف ضد النساء والنوع الاجتماعي؛

22. العمل على ضمان مجانية شهادة الطب الشرعي والفحوصات والعلاجات الطبية بالنسبة للنساء اللواتي يعانين من الفقر والهشاشة؛

توصيات مرتبطة بالحالة الطوارئ الصحية والأزمات:

23. وضع مقاربة جديدة وآليات أنسب وأسهل لتمكين النساء من التبليغ عن العنف بما فيها أرقام مجانية ومن خلال فضاءات وأماكن آمنة ومتاحة في الأحياء خلال الأزمات؛

24. وضع تدابير خاصة لتسهيل وتسريع حصول النساء ضحايا العنف اوالمهددات به وأفراد من أسرهن على رخص التنقل في الطوارئ الصحية من مدينة إلى أخرى وداخلها، ضمانا لسلامتهن وحماية لهن وللأطفال من العنف؛

25. العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء ضحايا العنف للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوائهن خلال االطوارئ الصحية

26. اعتماد استعجالية البت والحزم في التعاطي مع القضايا والدعاوي العمومية المرتبطة بالعنف الذي يطال النساء باعتبار الأثار الوخيمة للعنف على الضحايا والاطفال وكافة المجتمع؛

27. معالجة العنف الزوجي بشكل جريء باعتبار أن ظروف الحجر والطوارئ الصحية كشفت بشكل جلي حجمه وحدته وخطورته مع إعطاء التعريفات القانونية والإجراءات الخاصة بذلك؛

28. استثمار الإشكالات البارزة خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية في مجال العنف ضد النساء في تجويد التشريعات وملاءمة السياسات والاستراتيجيات والآليات في مجال القضاء على العنف ضد النساء؛

29. ضرورة عقد اجتماعات طارئة ودورية للجان المحلية واللجان الجهوية الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف قصد إعداد خطط عمل طارئة لتدبير مرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية، بشكل يسمح بتقييم الحصيلة والمنجزات، ورصد الإكراهات والمعيقات،

واقتراح الحلول المناسبة لها بشكل تشاركي وفي حدود صلاحيات وإمكانيات كل قطاع، مع التأكيد على ضرورة اشراك جمعيات المجتمع المدني والجمعيات النسائية المشتغلة في المجال لضمان مسار تكفل ناجح وناجع بالنساء ضحايا العنف؛

30. دعوة السلطات المختصة إلى الإهتمام بالتواصل وابلاغ المتقاضيات والمتقاضيين بلغة يفهمونها وبشكل مبسط يكفل الحق في الولوج الى القضاء خاصة بالنسبة للفئات الهشة والنساء والفتيات خلال فترة الطوارئ الصحية ما تستدعيه من إجراءات قد تحد من ولوج المتقاضيات والمتقاضين لمرفق العدالة؛

31. دعوة رئاسة النيابة العامة إلى تفعيل دور مكاتب المساعدة القضائية بالمحاكم، من خلال الإسراع بوتيرة عقد اجتماعاتها للبث في الطلبات العالقة والجديدة، وتفعيل منح المساعدة المؤقتة في انتظار اجراء الأبحاث الإدارية اللازمة، حتى تتمكن الفئات الهشة من ممارسة حقها في اللجوء الى العدالة، رغم الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الوثائق اللازمة؛

32. توفير أوسع وسريع لخدمات الإيواء المؤسساتي والمتخصص في مجال ايواء النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه مع تسهيل تنقلهن في ظروف الحجر والطوارئ الصحية الى هذه المراكز، وتكثيف شروط الوقاية والسلامة الصحية في ظل انتشار الوباء.

III - بعض دروس تجربة الاستماع عن بعد خلال أزمة كورونا

تنفيذا للخطة الشاملة لعمل فدرالية رابطة حقوق النساء في الجانب المتعلق بإطلاق وإنجاح تجربة الاستماع عن بعد استجابة لحاجيات النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه، جندت شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع اثني عشر مستمعة ومساعدة اجتماعية لدعم النساء ومواكبتهن عبر نشر أرقام الهواتف الخاصة بهن على منصة عملت الفدرالية وشبكة انجاد على نشرها وتوزيعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكذا لدى بعض المواقع الصحفية.

ولاعتبارات متعلقة بظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية فان هذا الطاقم الخاص بالاستماع كان رهن اشارة النساء بشكل مستمر ويومي حتى ايام السبت والاحد وذلك محاولة منا للاستجابة لطلبات النساء اللواتي ربما قد لا تسنح لهن الفرصة للاتصال مرة ثانية لظروف تواجدهن مع المعنف بشكل مستمر.

بالإضافة للمستمعات والمساعدات الإجتماعيات، فقد انخرط في الاستماع وتتبع ملفات النساء والتنسيق مع المؤسسات العمومية وباقي الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء الطاقم الإداري للفدرالية ولشبكة مراكز الرابطة إنجاد والمسؤولات بهما، خاصة فيما يتعلق بتوفير الايواء للنساء بتنسيق مع مصالح وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة والمساواة وكذا المديريات الجهوية والإقليمية للتعاون الوطني اوالتنسيق مع خلايا التكفل بالنساء على مستوى النيابات العامة وكذا مصالح الشرطة والدرك.

كما عمدت الفدرالية بمعية شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع إلى وضع منصتين رهن إشارة النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه:

الأولى للدعم النفسي عبر أخصائيات واخصائيين في علم النفس والتنمية الذاتية بلغ عددهم ثمانية من أجل الإنصات والدعم النفسي والمصاحبة الذاتية والتخفيف من آثار العنف والمعاناة الملازمة له، وقد قدموا

وقدمن خدماتهم بشكل تطوعي والتزموا والتزمن طيلة هاته الفترة بمساعدة النساء ودعمهن عبر جدول زمني محدد سلفا وبتنسيق مع المستمعات اللواتي لعبن حلقة الوصل بين النساء وهؤلاء الاخصائيات والاخصائيين.

والثانية للمساعدة القانونية عبر شبكة المحاميات والمحامون التابعة لفدرالية رابطة حقوق النساء والذين بلغ عددهم 10 محامية ومحامي تجندوا لتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للنساء بل وتبنوا ملفات العديد من النساء عبر مصاحبتهم خلال الإجراءات او حتى كتابة الشكايات نيابة عنهن.

ولكي تتمكن الشبكة من تقديم خدماتها لعدد أكبر من النساء خلال هاته الفترة، فقد عملت عبر طاقمها الخاص بالاستماع لايجاد سبل اخرى للتعريف بمنصة الاستماع عن بعد لدى النساء حيث تم اللجوء الى التعريف بالمنصة لدى مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين على المستوى الجهوي والمحلي بما فيها الخلايا المحلية والجهوية الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف. كما اعتمدت الجمعية على بعض التسجيلات الصوتية باللغة العربية والامازيغية تعرف بمنصة الاستماع عن بعد تم تقاسمها مع المجموعات النسائية التي تشتغل معها الفدرالية سواء عبر برنامج تعليم الكبار او من خلال برامج التمكين الاقتصادي، كما تم تقاسم هاته التسجيلات مع باقي الجمعيات والتعاونيات الصديقة للفيدرالية.

واعتمدت الشبكة على وسائل اخرى للتعريف بخدمات الاستماع عن بعد عن طريق الصاق اعلانات خاصة بالاستماع عن بعد لدى بعض المتاجر الموجودة في محيط مراكز شبكة الرابطة انجاد، كما اعتمدت بعض المراكز على اعوان السلطة (المقدمين) على اعتبار انهم يمكنهم التواصل مع النساء وباقي المواطنين داخل الاحياء وبالتالي يمكنهم تزويد النساء المحتاجات للمساعدة بارقام هواتف المستمعات.

وتجدر الاشارة ان تجربة الاستماع عن بعد تبقى من بين التجارب المهمة خلال هاته الفترة العصيبة التي مكنت العديد من النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه من الوصول للمساعدة والتبليغ عن العنف والحد من معاناة ربما دامت لعدة أيام بشكل مستمر لهن وفي العديد من

الأحيان لأطفالهن. وقد عرفت هذه التجربة عدة نجاحات وواجهتها العديد من التحديات والإكراهات ككل التجارب الإنسانية.

1. النجاحات :

- تجربة جديدة في التعامل مع ضحايا العنف والناجيات منه وكذا ملفاتهن مع محاولة تقديم جميع الخدمات الممكنة عبر التنسيق والتواصل مع مختلف المتدخلين عن بعد؛
- السرعة في التعاطي مع مشكل العنف ضد النساء والفتيات خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية بحيث كانت الفدرالية من الجمعيات الاولى التي وضعت رهن اشارتهن منصات للاستماع والدعم النفسي والقانوني عن بعد؛
- الانخراط التطوعي والالتزام المهني من قبل المحاميات والمحامين والأخصائيات والأخصائيين النفسانيين في دعم ومساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه؛
- التمكن من مساعدة ودعم عدد مهم من النساء كانت سلامتهن الجسدية مهددة بفعل العنف الممارس عليهن وهن في أمس الحاجة للمساعدة.

2. التحديات والمعيقات:

- عبء الاستماع بدون وقت محدد بسبب ظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية التي تفرض تلبية نداء المتصلات في وقت معين ربما هو الوقت المناسب الوحيد لضحية العنف لكي تتصل؛
- الاستماع خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية مرهق للمستمعات والمساعدات الاجتماعيات لأنه يتزامن والضغط النفسي بسبب الحجر الذي تعانين منه؛

- الاحساس بعدم القدرة على المساعدة في بعض الحالات المستعصية رغم كل ما يتم تقديمه من مساعدة وكل آليات التنسيق التي يتم اللجوء لها لتوفير الخدمات للنساء وضمان التكفل بهن؛
- الاحساس بالإحباط في بعض الاحيان الناتج عن صعوبة حالات العنف الواردة وعدم القدرة على المساعدة نظرا لظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية الذي جعل المستمعات والمساعدات الاجتماعيات يعشن ضغطا نفيسا إثر بشكل كبير عليهن.

IV – الملحقات :

1 - مراسلات وبيانات ترافعية خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية

10 OCTOBER

تصريح بمناسبة اليوم الوطني للمرأة

فدرالية رابطة حقوق النساء
Fédération des Ligues des Droits des Femmes

FLDF

DOTÉ DU STATUT CONSULTATIF AUPRÈS DE L' ECOSOC DE L'ONU

الفدرالية تطالب بجعل الجائحة فرصة لإصلاح جوهري وعميق للأوضاع النسائية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولإقرار المساواة والمناصفة في كل المؤسسات والمستويات الانتخابية

نخلد ذكرى اليوم الوطني للمرأة المغربية (10 أكتوبر) الذي يؤرخ لقفزة نوعية في مسار تعزيز المكتسبات الحقوقية النسائية، إثر صدور مدونة الأسرة سنة 2004 بمقتضيات جديدة تؤسس للمساواة المدنية والأسرية وتخفف نسبيا بعض قيود الوصاية الأسرية والمجتمعية المفروضة على النساء، كما فتحت من ناحية أخرى آفاقا أمام تموقع ومشاركة أوسع للنساء في إدارة الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والوظيفي والعلمي...، والمساهمة المجتمعية والاقتصادية في نماء وازدهار البلاد. وصولا كذلك إلى اعتماد الدستور المغربي للمساواة في الحقوق بين النساء والرجال وللمناصفة والتنصيص على آليات لإحقاقها، والتي مع الأسف لازالت تنتظر إرادة سياسية للحكومة ولقطاعاتها ولمختلف الأطراف أحزابا ونقابات ومؤسسات تشريعية واقتصادية واجتماعية لأجل إقرارها فعليا وقانونيا.

وبعد مرور 16 سنة على تطبيق مدونة الأسرة، تبينت عدد من الثغرات والإشكالات المرتبطة باستمرار تكريس عدد من بنودها للتمييز ضد النساء والمساس بكرامتهن وحقوقهن الإنسانية، وترسيخ للوضع الدوني لهن داخل الأسرة والمجتمع، وهو ما يدعو كما تطالب بها فدرالية رابطة حقوق النساء منذ سنة 2016 إلى ضرورة مراجعة شاملة لمدونة الأسرة وتغيير عدد من مقتضياتها بما فيها نظام الميراث، وذلك حتى تتماشى مع المستجدات الواقعية والأدوار العصرية للنساء وتتلاءم مع الدستور والاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسانية للنساء وحقوق الطفل، وبما يضمن الإنصاف والعدالة والمساواة.

ويحل اليوم الوطني للمرأة هذه السنة في ظل ظروف استثنائية بسب جائحة كوفيد 19،التي وضعت الحكومة والقطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية امام محك عسير، وجعلت النساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع، يتبوأن بكل شجاعة وتفان أدوارهن ويتواجدن في الصفوف الأمامية للمساهمة في مقاومة الوباء، سواء في القطاعين الطبي حيث يشكلن (57%) وشبه الطبي (66%) وفي الوظائف الاجتماعية المختلفة (64%) ناهيك عن ادوارهن العالية في المجالات الأمنية والتعليمية والإنتاجية والأسرية والجمعوية المختلفة كمساهمات في تدبير ومقاومة الجائحة وأثارها...

- وبالنظر إلى مؤشرات واقعية وإحصائية، ضمنها تراجع النشاط الاقتصادي للنساء الذي لا يتعدى 22.2 %، وبطالة النساء التي تصل إلى 14 %، والفوارق في الأجور 17 % وغيرها... فإن آثار الجائحة عمقت معاناة النساء بطريقة غير متناسبة بسبب تداعياتها وبسبب التمييز القائم أصلا، من خلال ارتفاع معدل الفقر والهشاشة لديهن وفقدان الدخل أو تراجعه وفقدان العمل وازدياد مخاطر الشغل والبطالة علما أن النساء يشتغلن أساسا في القطاعات الأكثر عرضة للأزمة، سواء في القطاع غير المهيكل... أو في القطاعات الإنتاجية والصناعية والسياحية والفندقة والمناولة والنسيج الذي عرف تسريحات كبيرة بسبب الجائحة، ناهيك عن القطاع الفلاحي الذي تنعدم فيه أصلا شروط شغلية لائقة خصوصا في المجال القروي، وعن تضرر أكبر لعدد من المقاولات النسائية الصغرى والمتوسطة والتعاونيات...
- ومن ناحية أخرى فقد سجلت فوارق أخرى على مستوى تعرض صحة النساء لمزيد من التدهور سواء بسبب الجائحة أو مخلفاتها... حيث أنه استنادا إلى دراسة المندوبية السامية للتخطيط "من بين جميع الأسرالتي ترأسها نساء ويعاني أحد أفرادها من أمراض عابرة، لم يحصل قرابة 47.5% على الخدمات الصحية مقارنة بـ37.9% من الأسر التي يرأسها رجال"، كما أن 34% من الأسر المعنية بالصحة الإنجابية لم تحصل على الخدمات الصحية أثناء الحجر. إضافة إلى تعرض النساء والرجال للآثار النفسية لكوفيد-19 "بشكل مختلف"، مسجلا أن ربات الأسر أكثر تأثرا بالاضطرابات النفسية المرتبطة بتلك الأزمة من نظرائهن الرجال.
- كما تشهد الأوضاع التعليمية للنساء والفتيات تراجعا بسبب استمرار وضعف تكافؤ الفرص خصوصا بالنسبة للأسر الفقيرة التي لا تتوفر على الإمكانيات والموارد لتوفير وسائل التعليم عن بعد، ونتيجة الفوارق القائمة ما بين الجنسين وما بين المجالين الحضري والقروي.
- وبخصوص العنف ضد النساء فقد سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء ارتفاع وثيرته ونسبه وخطورة الأفعال خلال فترة الحجر الصحي كما رصدت عدد من الإشكالات القانونية والعملية والقضائية وفي التكفل بالمعنفات وإيوائهن وتوفير بروتوكول صحي خاص.

وفي ظل كل ذلك وبالرغم من المجهودات والتدابير المتخذة على محدوديتها وعدم استدامتها، فقد برزت بشكل جلي الحاجة إلى دور ومسؤولية الدولة في توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتقاعد،والسلامة من المخاطر للنساء العاملات في مختلف مواقعهن،في المجالين الحضري والقروي تحديدا، وفي القضاء على العنف والتمييز عموما...

إن دروس الجائحة التي لازالت تفرز، وسياق الحوار حول النموذج التنموي وحول الانتخابات المقبلة تقتضي تعبئة شاملة تقدم مصلحة البلاد وتتطلب برامج سياسية حقيقية تستوعب مؤشرات الازمة وتطرح البدائل الواقعية لها، وتجعل قضايا حقوق النساء والمساواة والمناصفة الأفقية والعمودية في صلب السياسات والبرامج والتدابير المؤسساتية والقانونية والهندسة الانتخابية، إلى جانب استعجالية:

- ملائمة وإعادة تكييف جذري للسياسات العمومية الاجتماعية والاقتصادية والمالية والضريبية بشكل تشاركي للقضاء على مظاهر التمييز والعنف ضد النساء مع اعطاء الاولوية القصوى للقضاء عليها والتطبيق الفعلي للمساواة والمناصفة والعدالة الاجتماعية والمجالية والحكامة الجيدة.
- استيعاب النموذج التنموي لمتطلبات وآليات تحقيق المساواة بين الجنسين ووضع حد للفوارق الاجتماعية عموما وبين الرجال والنساء في مجال الشغل والرعاية الاجتماعية والصحية والحماية من المخاطر والسلامة في مجال الشغل والتقاعد، وفي مجال الصحة والتعليم والاقتصاد الأخضر والرقمي...
- اعتماد المناصفة العمودية والافقية في مختلف مستويات المنظومة الانتخابية وعملياتها، وفي هياكل وأجهزة كل المؤسسات التشريعية والاجتماعية والوظيفية والحزبية والنقابية والجمعوية المتعددة...
- توفير الرعاية الواجبة للدولة للقضاء على العنف ضد النساء وتفعيل مقتضيات القانون 103-13 بشأن العنف ضد النساء وتفعيل مقتضياته المتعلقة بالحماية والوقاية من العنف مع توفير الآليات والميزانيات الكفيلة بذلك في أفق إقرار قانون إطار شامل لمناهضة العنف ضد النساء ينهل من المعايير الدولية في مجال مناهضة العنف والمتمثلة في الوقاية، الحماية، التجريم والزجر، وجبر ضرر الضحايا.
- مراجعة شاملة لمدونة الأسرة وإخراج منظومة جنائية عصرية تتلاءم مع الدستور والمواثيق الدولية لحقوق النساء.

المكتب الفيدرالي
الرباط في 9 أكتوبر 2020

Bloc DW N° 26,
Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat
Tél : 05 37 29 35 95/ GSM : 06 61
20 98 99 / Fax : 0537 29 36 07 / E-mail : federation_lddf@live.fr

فدرالية رابطة حقوق النساء
ⵜⴰⴼⴻⴷⵔⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes

الرباط في 14 يوليوز 2020

إلى السيد المحترم محمد عبد النباوي
رئيس النيابة العامة

الموضوع: تسهيل ولوج النساء ضحايا العنف والناجيات منه إلى المساعدة القضائية عقب استئناف العمل بالمحاكم.

تحية طيبة وبعد،

تتابع فدرالية رابطة حقوق النساء باهتمام كبير المجهودات التي تقوم بها رئاسة النيابة العامة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وتفاعلها مع مطالب وتوصيات منظمات المجتمع المدني عموما، والجمعيات النسائية على وجه الخصوص. ولعل أخر تجليات هاته الجهود اصداركم للدورية عدد 20 بتاريخ 30 أبريل 2020 بشأن قضايا العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي، والتي اقرت في جانب منها مجموعة من التدابير المستعجلة لحماية النساء ضحايا العنف والناجيات منه. والدورية عدد 23 بتاريخ 02 يونيو 2020 حول تدابير العمل بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.

واذ تسجل فدرالية رابطة حقوق النساء اهمية مختلف التدابير المتخذة لاستئناف العمل بمحاكم المملكة بعد قرار التعليق الذي اتخذ في إطار الاجراءات الاحترازية للحيلولة دون تفشي وباء كوفيد 19. والان وبعد الاستئناف التدريجي للعمل فان المحاكم سوف تكون في مواجهة اعداد كبيرة للقضايا المتراكمة عن فترة الحجر الصحي، بالإضافة الى تلك التي سجلت أو سيتم تسجيلها بالمحاكم خلال الأيام المقبلة وخاصة منها قضايا العنف ضد النساء والفتيات بكل اشكاله وتجلياته (عنف جسدي، قضايا النفقة والتطليق...).

ولكل الاعتبارات السالفة الذكر فان الفدرالية تلتمس منكم السيد الرئيس، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتسهيل ولوج النساء في وضعية صعبة الى المساعدة القضائية، مع الاعلان عن هذه الاجراءات بمختلف الوسائل الممكنة والمتاحة حتى تصل المعلومة للفئات المعنية. ونلتمس منكم ايضا السيد الرئيس اعطاء توجيهاتكم لرؤساء ورئيسات اللجن الجهوية والمحلية الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء بمحاكم الاستئناف وبالمحاكم الابتدائية قصد اعطاء تعليماتهم بتوجيه النساء ضحايا العنف للاستفادة من مساطر المساعدة القضائية مع تسهيل الاجراءات الادارية المعمول بها في هذا الباب والبث السريع بشأنها لضمان ولوج أيسر للنساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه لمرفق العدالة وتمكينهن من الحق في الدفاع كضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة.

وتقبلوا السيد الرئيس فائق عبارات التقدير والاحترام.

عن المكتب الفيدرالي
الرئيسة : لطيفة بوشوى

Bloc DW N° 26, Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat
Tél : 0 537 29 35 95/ GSM : 06 61 20 98 99 / Fax : 037 29 36 07 / E-mail : federation_Lddf@live.fr /Lddf_rabat2005@yahoo.fr

فـــدرالـيـة رابـــــطة حـــــقوق النـــــساء
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes

الرباط في 14 ماي 2020

إلى السيد محمد عبد النباوي

رئيس النيابة العامة

الموضوع: نناشدكم التدخل العاجل لدى الجهات المختصة من أجل حصول النساء ضحايا العنف على رخص التنقل للالتحاق بعائلاتهم.

تحية طيبة وبعد،

في إطار عملية الرصد والتتبع خلال فترة الحجر الصحي والتي تقوم بها فدرالية رابطة حقوق النساء لحالات العنف ضد النساء، وذلك انطلاقا من خدمات الاستماع والدعم النفسي والمساعدة القانونية التي عملت على توفيرها لهن عن بعد في هذه الفترة العصيبة؛ الى جانب التنسيق والتعاون مع مختلف الفاعلين الحكوميين والمدنيين في هذا المجال لتوفير الايواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان امنهن وحمايتهن.

وبالموازاة مع تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء خلال هاته الفترة، فقد تم رصد عدد من الاشكالات التي تواجه الضحايا او المهددات بالعنف وتعمق معاناتهن؛ من ضمنها عدم قدرة بعض النساء على الحصول على رخصة التنقل للالتحاق بعائلاتهم فرارا من العنف الزوجي المتكرر والمستمر... وهناك عدة حالات بمختلف مناطق المغرب [المحمدية، الجديدة، الناظور، وجدة، العرائش...] وهي كلها لنساء يستغثن من أجل إيجاد طريقة لمغادرة المعنف واللجوء لحماية العائلة، وأنتم تعلمون اهمية العائلة في مساندة ومؤازرة ضحايا العنف خصوصا في هذه الظروف.

كما ورت علينا شكايات من قبل اسر لبعض النساء الضحايا تطلب التدخل لتمكينهم من رخص التنقل من اجل مرافقة بناتهن الى بيت العائلة، ضمنها على سبيل المثال لا الحصر حالة عائلة من مدينة القنيطرة تناشد مساعدتها من اجل التمكن من التنقل الى نواحي مدينة الناظور واحضار ابنتهم التي تعاني من العنف الزوجي الجسدي والجنسي هي ورضيعتها ذات الثلاثة أشهر...

وبناء على ما سبق، ومساهمة منكم ومن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية في مواجهة العنف ضد النساء والحد من بعض اثاره؛ فإننا نناشدكم السيد الرئيس التدخل العاجل لدى الجهات المختصة لإعطاء التوجيهات اللازمة على المستوى الوطني والمجالي لأجل تسهيل وتسريع حصول النساء ضحايا العنف او المهددات به وافراد من أسرهن على رخص التنقل من مدينة إلى اخرى وداخلها، ضمانا لسلامتهن وحماية لهن وللأطفالهن من العنف.

وفي انتظار تدخلكم تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصدقة.

عن المكتب الفدرالي
الرئيسة: لطيفة بوشوى

Bloc DW N° 26, Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat

Tél : 0 537 29 35 95/ GSM : 06 61 20 98 99 / Fax : 037 29 36 07 / E-mail : federation_lddf@live.fr /lddf_rabat2005@yahoo.fr

فدرالية رابطة حقوق النساء
ⵜⴰⴷⵔⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes

الرباط في 14 ماي 2020

إلى السيدة جميلة المصلي
وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

الموضوع: طلب التدخل العاجل لدى الجهات المختصة من أجل حصول النساء ضحايا العنف على رخص التنقل للالتحاق بعائلاتهم.

تحية طيبة وبعد،

في إطار عملية الرصد والتتبع خلال فترة الحجر الصحي والتي تقوم بها فدرالية رابطة حقوق النساء لحالات العنف ضد النساء، وذلك انطلاقا من خدمات الاستماع والدعم النفسي والمساعدة القانونية التي عملت على توفيرها لهن عن بعد في هذه الفترة العصيبة؛ الى جانب التنسيق والتعاون مع مختلف الفاعلين الحكوميين والمدنيين في هذا المجال لتوفير الايواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان امنهن وحمايتهن.

وبالموازاة مع تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء خلال هاته الفترة، فقد تم رصد عدد من الاشكالات التي تواجه الضحايا او المهددات بالعنف وتعمق معاناتهن؛ من ضمنها عدم قدرة بعض النساء على الحصول على رخصة التنقل للالتحاق بعائلاتهم فرارا من العنف الزوجي المتكرر والمستمر. وهناك عدة حالات بمختلف مناطق المغرب [المحمدية، الجديدة، الناظور، وجدة، العرائش...] وهي كلها لنساء يستغثن من أجل إيجاد طريقة لمغادرة المعنف واللجوء لحماية العائلة، وأنتم تعلمون اهمية العائلة في مساندة ومؤازرة ضحايا العنف خصوصا في هذه الظروف.

كما ورت علينا شكايات من قبل اسر لبعض النساء الضحايا تطلب التدخل لتمكينهم من رخص التنقل من اجل مرافقة بناتهن الى بيت العائلة، ضمنها على سبيل المثال لا الحصر حالة عائلة من مدينة القنيطرة تناشد مساعدتها من اجل التمكن من التنقل الى نواحي مدينة الناظور واحضار ابنتهم التي تعاني من العنف الزوجي الجسدي والجنسي هي ورضيعتها ذات الثلاثة أشهر...

وبناء على ما سبق، ومساهمة منكم ومن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية في مواجهة العنف ضد النساء والحد من بعض اثاره؛ فإننا نطلب منكم السيدة الوزيرة التدخل العاجل لدى الجهات المختصة لإعطاء التوجيهات اللازمة على المستوى الوطني والمجالي لأجل تسهيل وتسريع حصول النساء ضحايا العنف او المهددات به وافراد من اسرهن على رخص التنقل من مدينة إلى اخرى وداخلها، ضمانا لسلامتهن وحماية لهن وللأطفالهن من العنف.

وفي انتظار تدخلكم تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصدقة.

عن المكتب الفدرالي

الرئيسة: لطيفة بوشوى

Bloc DW N° 26, Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat

Tél : 0 537 29 35 95/ GSM : 06 61 20 98 99 / Fax : 037 29 36 07 / E-mail : federation_lddf@live.fr /lddf_rabat2005@yahoo.fr

الرباط في 12 ابريل 2020

إلى

السيدة رئيسة اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

على مستوى محكمة الاستئناف بالرباط

الموضوع: مناشدة لتعزيز التنسيق واتخاء اجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طيبة وبعد،

السيدة الرئيسة، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصيبة جراء تفشي جائحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت شبكتي الرابطة انجاد ضد عنف النوع ونساء متضامنات مند تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء والوقوف على اشكالات تواجه الضحايا والمهددات من ضمنها صعوبة التبليغ عن العنف مع غياب اجراءات آمنة سهلة وفعالة لذلك، وصعوبة التنقل والايواء داخل وبين المناطق وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة الحالات التي تتطلب تنقلا من الاصابة من فيروس كوفيد 19 والحد من انتشاره بعد الايواء. ناهيك عن قلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها تحديدا في ايواء النساء ضحايا العنف الى غير ذلك من الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

وكما تعلمون السيدة الرئيسة، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى إلى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج اليها مما يجعلنا نناشدكم ونطلب منكم ما يلي:

- **خلق خلية للبقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضع اليات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛**
- **تبسيط اجراءات التبليغ وتعزيز اجراءات الحماية لنساء وتوفير الإيواء بصفة مستعجلة عند الضرورة؛**
- **العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعفنات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوانهن خلال الحجر الصحي.**

واذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظروف الصعبة تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصادقة.

الجمعيات الموقعة:

- جمعية ازهار نسائية
- جمعية الاشعاع النسائي للتنمية
- مركز حقوق الناس بسيدي قاسم
- مركز حقوق الناس / المغرب
- جمعية محاربة الاجهاض السري
- الجمعية المغربية لحقوق الانسان
- جمعية شباب الغد
- جمعية أمي للرعاية الاجتماعية
- جمعية المرأة البحراوية للتنمية
- جمعية اضاءات صاعدة
- جمعية نعمة
- جمعية رفاق المستقبل
- الفضاء الجمعوي
- جمعية افاق للتنمية والتضامن بوقنادل سلا
- جمعية الامل لربات البيوت تمارة
- جمعية دار الامان لدعم المرأة تمارة
- تعاونية النقاشة سلا
- جمعية صوت المرأة الامازيغية
- جمعية افق التواصل للثقافة والتنمية الاجتماعية بسلا
- جمعية الامل للتنمية والتضامن
- جمعية الازدهار والتنمية للنهوض بالمرأة والطفل سلا
- جمعية المحامين الشباب بالخميسات
- جمعية الامل المنصور للتضامن والتنمية الرباط

فـــدرالية رابـــــــطة حـــــــقوق النـــــــساء
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵉⵔⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ
Fédération des Ligues de Droits Des Femmes

شبكة نساء متضامنات
جهة مراكش اسفي

مراكش بتاريخ: 2020/05/07

إلى السيد رئيس اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، مراكش ـ آسفي

الموضوع: مناشدة لتعزيز التنسيق واتخاذ إجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

السيد الرئيس، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصيبة جراء تفشي جائحة فيروس كرونا المستجد، وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت الجمعيات المكوّنة لشبكة نساء متضامنات: فدرالية رابطة حقوق النساء بمراكش ـ آسفي، جمعية الأمان للمرأة والطفل، جمعية الفضاء النسوي ـ أيت أورير، جمعية الخير ـ الصويرة، جمعية البسمة لتنمية المرأة والطفل، جمعية النواة للمرأة والطفل، جمعية دعم المركب الاجتماعي ـ ابتسامة، جمعية الوادي الأخضر، جمعية شمس للتنمية، و جمعية تنظيم الأسرة. يوم 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء توقفنا على مجموعة من المشاكل التي تواجه الضحايا أو المهددات تمثلت في: صعوبة التبليغ عن العنف، وغياب إجراءات آمنة سهلة و فعّالة، وصعوبة التنقل والإيواء داخل وبين المناطق، وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة النساء المعنّفات من الإصابة بفيروس كوفيد 19 في حالة التنقل للإيواء، وقلّة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها في ما هو مرتبط بإيواء النساء ضحايا العنف، والاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

وكما تعلمون السيد الرئيس، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى إلى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج إليها، حيث نلتمس من سيادتكم الموقّرة الآتي ذكره:

- خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضع آليات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛
- تبسيط إجراءات التبليغ وتعزيز إجراءات الحماية للنساء وتوفير الإيواء بصفة مستعجلة عند الضرورة؛
- العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعنفات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19، مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وإيوائهن خلال الحجر الصحي؛

وإذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظرفية الاستثنائية، تفضلوا سيدي الرئيس أسمى عبارات التقدير والاحترام.

عن المكتب الجهوي

فـــدرالية رابـــــطة حـــــقوق النـــــساء
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵟⵟⵓⵜ
Fédération des Ligues de Droits Des Femmes
FLDF

ورزازات : في 06ماي 2020

إلى السيد : رئيس اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى محكمة الاستئناف بورزازات

الموضوع: مناشدة لتعزيز التنسيق واتخاذ إجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طيبة وبعد،

السيد الرئيس، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصيبة جراء تفشي جائحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت شبكتي الرابطة انجاد ضد عنف النوع و نساء متضامنات منذ تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء والوقوف على اشكالات تواجه الضحايا او المهددات ،من ضمنها صعوبة التبليغ عن العنف مع غياب اجراءات آمنة سهلة و فعالة لذلك، وصعوبة التنقل والإيواء داخل وبين المناطق وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة الحالات التي تتطلب تنقلا ، من الاصابة من فيروس كوفيد 19 والحد من انتشاره بعد الايواء. ناهيك عن قلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها تحديدا في ايواء النساء ضحايا العنف الى غير ذلك من الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

وكما تعلمون السيد الرئيس ، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى إلى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج اليها مما يجعلنا نناشدكم ونطلب منكم ما يلي:

-خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضعاليات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛

- تبسيط اجراءات التبليغ وتعزيز اجراءات الحماية لنساء وتوفير الإيواء بصفة مستعجلة عند الضرورة ؛

-العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعنفات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوائهن خلال الحجر الصحي.

واذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظروف الصعبة تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصادقة.

الجمعيات الموقعة :

فدرالية رابطة حقوق النساء بورزازات

جمعية المشكاة للطفل المتخلى عنه والطفل في وضعية صعبة ورزازات

جمعية أوكسجين للمرأة الأم والطفل ورزازات

مركز غراس للاستشارة والوساطة الأسرية بإقليم ورزازات

جمعية اصداء لتضامن والتنمية بإقليم ورزازات

جمعية فضاء المرأة بتنغير

النسيج الجمعوي للتنمية والديمقراطية بزاكورة

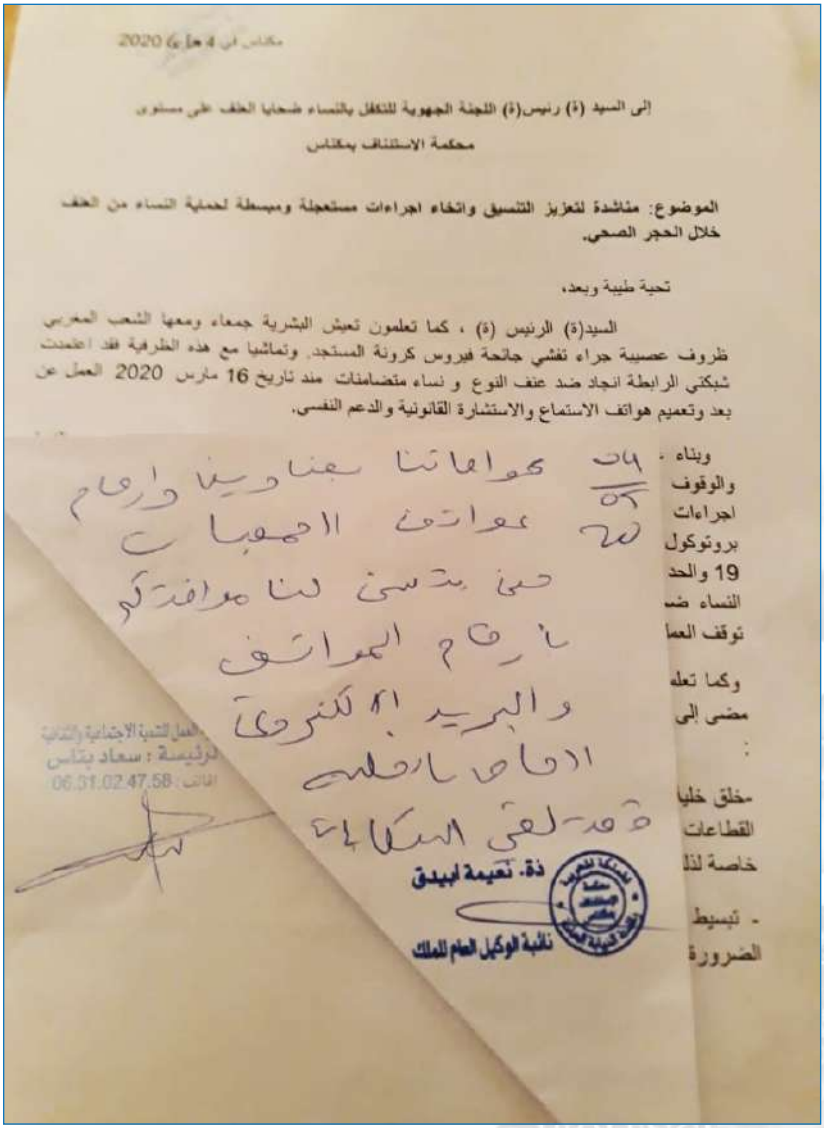

مكناس في 4 جمادى 2020

إلى السيد (ة) رئيس(ة) اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى
محكمة الاستئناف بمكناس

الموضوع: مناشدة لتعزيز التنسيق واتخاذ اجراءات مستعجلة وميسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طيبة وبعد،

السيد(ة) الرئيس (ة) ، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصيبة جراء تفشي جائحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعلنت شبكتي الرابطة انجاد ضد عنف النوع و نساء متضامنات منذ تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء
والوقوف
اجراءات
بروتوكول
19 والحد
النساء ضد
توقف العما

وكما تعلم
مضى إلى

مخلق خليا
القطاعات
خاصة لذل

- تبسيط
الضرورة

هواتفنا سفاديا وارقام
هواتف الجمعيات
حتى يتسنى لنا موافاتكم
بارقام الهواتف
والبريد الالكتروني
الخاص بالفريق
قصد لقي المكالمة

ذة. تعيمة لبيدق
نائبة الوكيل العام للملك

شبكة نساء متضامنات-جهة سوس ماسة-

اكادير في 02ماي 2020

الى السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف باكادير

06 ماي 2020

الموضوع: مناشدة لتعزيز التنسيق واتخاذ اجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طيبة وبعد،

السيدالرئيس، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصيبة جراء تفشي جائحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت شبكتي الرابطة الحاد ضد عنف النوع ونساء متضامنات منذ تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء والوقوف على اشكالات تواجه الضحايا او المهددةمن ضمنها صعوبة التبليغ عن العنف مع غياب اجراءات أمنة سهلةوفعالة لذلك، وصعوبة التنقل والايواء داخل وبين المناطق وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة الحالات التي تتطلب تنقلا من الاصابة من فيروس كوفيد 19 والحد من انتشاره بعد الايواء. ناهيك عن قلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها تحديدا في ايواء النساء ضحايا العنف الى غير ذلك من الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

وكما تعلمون السيد الرئيس، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن اكثر من أي وقت مضى الى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج اليها مما يجعلنا نناشدكم ونطلب منكم ما يلي:

-خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضعاليات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛

- تفعيل الدورية رقم 3بتاريخ 23يناير2020 حول احداث منصة الاستماع والدعم والتوجيه

- تبسيط اجراءات التبليغ وتعزيز اجراءات الحماية لنساء وتوفير الايواء بصفة مستعجلة عند الضرورة؛

-العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعنفات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والايواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 معتوفيروسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوائهن خلال الحجر الصحي.

واذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظروف الصعبة نفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصادقة.

الجمعيات الموقعة:24

جمعية صوت النساء المغربيات-
جمعية المرأة للتنمية والثقافة

2 - ملصقات منصات الاستماع والتوجيه القانوني والنفسي :

ملصق لمنصة الاستماع عن بعد أثناء الحجر الصحي:

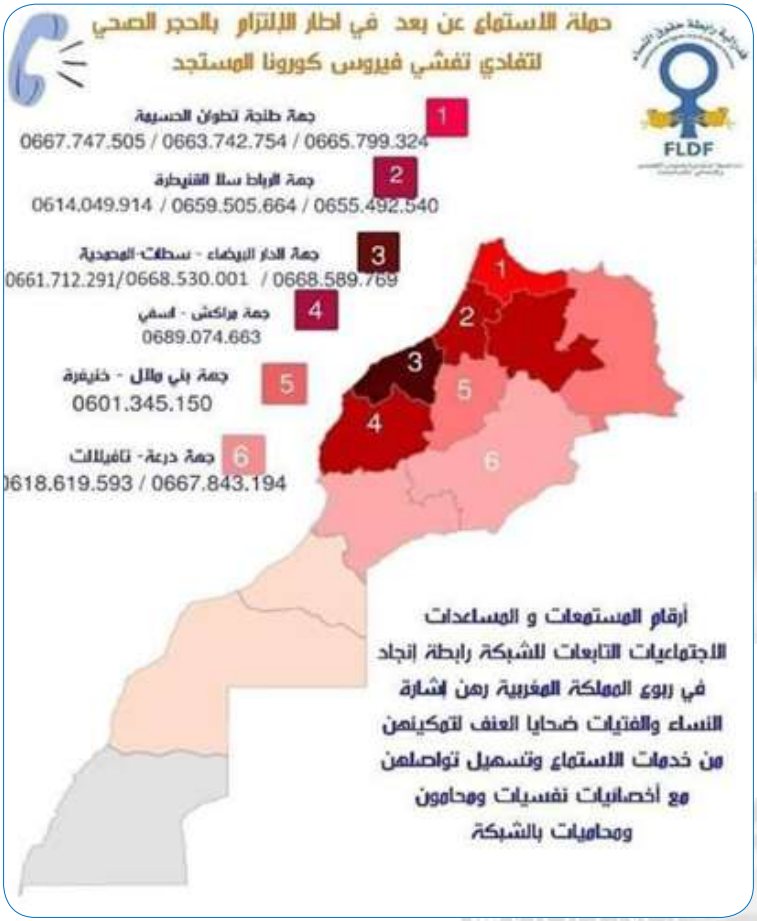

ملصق لمنصة الدعم النفسي عن بعد أثناء الحجر الصحي:

ملصق لمنصةالمساعدة القانونية عن بعد أثناء الحجر الصحي:

منصة المساعدة القانونية لفائدة النساء ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي

شبكة محاميات ومحامي فيدرالية رابطة حقوق النساء تقدم الاستشارة القانونية عن بعد لفائدة النساء و الفتيات ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي

الاسم	الأيام	التوقيت
ذ.ة فتيحة شناتو	من الثلاثاء إلى الجمعة	من 2 إلى 4 زوالا
ذ.ة وفاء بنتهيلة	من الثلاثاء إلى الجمعة	من 2 إلى 4 زوالا
ذ. علي عمار	من الأربعاء إلى السبت	من 11 إلى 1 زوالا
ذ.ة سعاد بطل	من الاثنين إلى الخميس	من 4 إلى 6 زوالا
ذ. عبد المنعم الحريري	من الاثنين إلى الجمعة	من 2 إلى 4 زوالا
ذ.ة نبيلة جلال	من الاثنين إلى الجمعة	من 3 إلى 5 زوالا
ذ.ة زهرة دهموش	من الاثنين إلى الجمعة	من 3 إلى 6 زوالا
ذ.ة سلمى كيون	من الاثنين إلى الجمعة	من 2 إلى 6 زوالا
ذ. محمد عمو بلحاج	من الاثنين إلى الجمعة	من 3 إلى 5 زوالا
ذة . زهيرة هيدان	الثلاثاء والخميس	من 2 إلى 6 زوالا

للاتصال بالمحاميات والمحامون المرجو التواصل على : 0655.492.540/0661.712.291/0618.619.593/0665.799.324/0668.589.769

3 - بعض الصور و الروابط الصحفية للمنابر الاعلامية التي تطرقت لظاهرة العنف واستجوبت بعض عضوات الفيدرالية

1. https://www.alaraby.co.uk/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8-%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%
2. https//:www.lemoment.ma/fr/2020/04/08/souad-benmassaoud-pendant-le-confinement-beaucoup-de-femmes-sont-victimes-de-violence-conjugale/
3. https://www.yabiladi.com/articles/details/92817/maroc-violence-conjugale-plus-signalements.html.
4. https//:elaph.com/Web/News.2020/04/1290448/html
5. http//:kechpresse.com/details.#2496/XqcBijjhMWQ.whatsapp
6. https//:www24.saa.ma.231256/html
7. https//:alaoual.com%/d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a9/194502.html
8. http//:m.alyaoum24.com.1408296/html
9. http//:article19.ma/accueil/archives127694/
10. http//:ar.telquel.ma/العنف-ضد-النساء-في-زمن-الحجر-رابطة-حقو
11. http://anwarpress.com/100386.html
12. https://www.lesiteinfo.com/maroc/violences-conjugales-pendant-le-confinement-au-maroc-ces-chiffres-inquietants/
13. http://femmesdumaroc.com/actualite/240-appels-pour-signaler-des-violences-recus-par-la-fldf-60279
14. https://bit.ly/3eVt8UO

15. https://www.2m.ma/fr/news/violences-faites-aux-femmes-des-chiffres-inquietants-pendant-le-confinement-20200428/
16. https://www.facebook.com/fldfofficiel/photos/a.2135190206806795/2677970662528744
17. https://m.febrayer.com/747040.html
18. https://m.al3omk.com/531849.html
19. https://dabapress.com/53070/
20. https://www.goud.ma/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%83%D8%AA%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8-547185/
21. https://anwarpress.com/101930.html
22. https://m.al3omk.com/535444.html
23. https://www.tanmia.ma/actualites/05/18/31999/
24. http://ar.telquel.ma/العنف-ضد-النساء-في-زمن-الحجر-فيدرالية/
25. https://www.marrakechalyaoum.com/archives/46801
26. https://nafas.ma/61806.html
27. https://lactu24.com/la-federation-des-ligues-des-droits-des-femmes-tire-la-sonnette-dalarme/
28. https://anfaspress.com/news/voir/65491-2020-05-19-03-40-14
29. https://marayana.com/laune/2020/05/19/18729/
30. https://alminassa24.ma/archives/23645
31. http://noonpost.ma/18237.html
32. https://www.menara.ma/article/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86

33. https://alyaoum24.com/1416987.html
34. https://www.febrayer.com/752992.html
35. https://aswattv.com/societe/femme/46927
36. http://noonpost.ma/18237.html
37. https://assahraa.ma/web/2020/149003#.Xsf71GXggIU.whatsapp
38. https://bawabaa.org/news/318046
39. https://aujourdhui.ma/societe/confinement-en-deux-mois-plus-de-1000-actes-de-violence-a-legard-des-femmes
40. https://allodocteurs.africa/actualites/societe/confinement-au-maroc-hausse-des-violences-conjugales
41. https://lakome2.com/reportage/188920

2M
لحليفة بوشوي
رئيسة فيدرالية رابطة حقوق النساء
المسائية الأخبار

2M
فنيحة اشتاتو
عضو فيدرالية رابطة حقوق النساء
المسائية الأخبار

2M
ريبورطاج
ع. مومن - خ. رشيب
المسائية الأخبار

LAKOME2.COM

كتبت المناضلة الحقوقية والرئيسة السابقة لفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة تدوينة عبارة عن صرخة، بعد أن انفطر قلبها وهي تسمع على الهاتف سيدة من اسبانيا تستغيث طالبة النجدة لأن أختها اتصلت بها منذ أيام أملا في انقاذها من العنف الممارس عليها من طرف زوجها، خلال الحجر الصحي. أما سبب الصرخة والفاجعة، أن الأخت التي تقطن في اسبانيا، لم تتمكن من انقاذ اختها في المغرب، لأنها بعد صرختها، قتلت في لحظة ضعف وجنون أولادها الثلاثة.

ويبدو أن الزوجة اعتادت على تحمل العنف وعند كل مرة، كانت تقصد أسرتها، والدليل على ذلك أنها اتصلت بقريبة لها في الدار البيضاء، فطلبت منها أن تصبر رفقة زوجها وأولادها، بحكم ظروف الحجر الصحي، التي لا تسمح لها بالتنقل لحملها وأولادها لتقضي معها بقية أيام الحجر ! وإليكم التفاصيل كما رونها المناضلة فوزية عسولي في تدوينة، تترجم ما دار بينها وبين أخت الأم التي قتلت أولادها:

"اتصال هاتفي بسيدة من اسبانيا قلب كياني. أشعر بالحزن و بالألم يعتصر قلبي، نزيف داخلي. بركان يغلي وضياع واحساس فظيع بالعجز . لا يمكن الخروج للتظاهر والاحتجاج والصراخ والبكاء، فنحن في الحجر الصحي وأنا أكوني التي تدعو لاحترامه..

لم نستطيع أن ننقذها ولا أن ننقذ أطفالها الثلاثة . كنا نعرف أن اجراءات الحجر الصحي ضرورية . لكن كنا نعرف كذلك أن إغلاق البيت ولمدة طويلة، ستضع النساء ضحايا العنف في عزل مع الجلاد، فهل يستطعن المقاومة والصمود؟

بعد اعتداءات بالضرب والشتم المتكررة، حاولت أن تستغيث بخالتها، لكن صوتها لم يصل، لان الخالة اعتادت على شكواها من العنف الزوجي، لكن وفي كل مرة يتم التصالح وترجع الزوجة إلى البيت، خوفا على الأطفال، لكن هذه المرة اتخذت القرار وبما لبنتها لم تتخذه، لانه قراراقطيع في لحظة يأس وجنون قتلت أطفالها الثلاثة، قتلت نقطة ضعفها."

توصلت بهذا الخبر الآن بحوالي ساعة من طرف ابنة أخت المرأة الضحية في إسبانيا، التي تناشد دعم أم الضحية التي قتلت أطفالها الثلاثة، يوم الخميس في الحي الحسني. إنها الكارثة. كيف يمكن أن نقول أن هناك تراجعا في نسبة العنف ضد النساء"

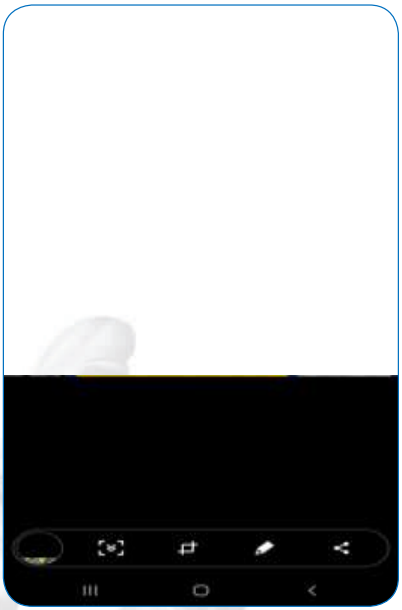

mapanticorona.map.ma
MAP
LA MAP EN LUTTE CONTRE LE COVID-19
MAP ANTI-CORONA
Ecouter RIM
0:00 / 0:00
REGARDER M24 EN DIRECT
العربية
Français
كوفيد 19: فيدرالية رابطة حقوق النساء تطلق حملة للتوعية والتحسيس ومناهضة العنف
الرباط - أطلقت فدرالية حقوق النساء حملة للتوعية والتحسيس ومناهضة العنف عبر مختلف شبكات ومنصات

Portail E-Joussour
il y a environ 3 mois
برنامج #مبادرات_تحت_الحجر يستضيف في هذه الحلقة السيدة سعاد
Voir la suite

عناوين مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع

الدار البيضاء :

مركز الإعلام والرصد للنساء المغربيات
27، زنقة البنفسج الطابق الأول، مرس السلطان – الدار البيضاء
الهاتف: **05 22.29.78.69** – الفاكس: **05 22.20.37.46** – البريد الالكتروني: **fiddf@yahoo.fr**
مركز الإستماع والإرشاد القانوني
وسط المدينة : شارع رحال المسكيني، زنقة أبي رقراق، إقامة عتاب الطابق الاول رقم **3**
الهاتف/الفاكس: **05 22.44.07.24** – البريد الالكتروني: **lddf_injadcasa@yahoo.fr**

المحمدية :

245، درب الشباب الطابق الاول
الهاتف/الفاكس: **05 23.31.46.74** – البريد الالكتروني: **Lddf_mohammedia@yahoo.fr**

الرباط :

الأقواس بلوك **.DW** رقم **26** شارع المسيرة حي يعقوب المنصور الرباط
الهاتف: **05 37.29.35.95** الفاكس: **05 37.29.36.07** – البريد الالكتروني: **lddf_rabat2005@yahoo.fr**
المحمول: **06 61 20 98 99**

سلا :

زنقة العربي بن السايح رقم **18** حي البركة القرية – سلا
الهاتف/الفاكس: **05 37.83.53.06** – البريد الالكتروني: **lddfsale@yahoo.fr**

تمارة :

مركز التعاون الوطني المغرب العربي، مسيرة 2 تمارة
الهاتف: **05 37.29.35.95**–**30 90 86 61 06**/الفاكس: **05 37.29.36.07** – البريد الالكتروني: **lddftemara@yahoo.fr**

مراكش :

شقة عمارية، الطابق الثاني، رقم 29 جواهر شارع علال الفاسي - مراكش
الهاتف/الفاكس: **05 24.30.93.07** – البريد الالكتروني **injadmarrakech@yahoo.fr**

العرائش :

1 شارع افريقيا الطابق الاول مكتب رقم **2**
الهاتف/الفاكس: **05 39.91.46.72** – البريد الالكتروني: **lddf_larache@hotmail.fr**

الفقيه بن صالح :

شارع علال بن عبد الله زنقة الكركاع عمارة **1** الطابق الثالث
الهاتف/الفاكس: **05 23.43.59.93** – البريد الالكتروني: **lddfinjadfbs@yahoo.fr**

وارزازات :

إقامة أزدوا الطابق الثاني ساحة الموحدين
الهاتف/الفاكس: **05 24.89.02.36** – البريد الالكتروني: **lddfozte@yahoo.fr**

كلميم :

شارع المهدي بن تومرت زنقة **13**
الهاتف/الفاكس: **05 28.77.00.71** – البريد الالكتروني: **Lddfinjad_guelmim@yahoo.fr**

تليلا : مركز الإيواء للنساء في وضعية صعبة

245، درب الشباب C1 زنقة 18 الطابق الأول المحمدية
الهاتف/الفاكس: **05.23.31.45.74** – البريد الالكتروني: **lddf_tilila@yahoo fr**